

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 16

رقم العدد 90

جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد

الأحد غرة المحرم 1446 هـ • 7 يوليو 2024 • السنة الثانية

إفلاس دار الاستثمار

«الاقتصادية» تنشر

جدول بالديون المتعثرة

123.871.878 دينار

أكبر دين
لصالح «التجاري»

2

599.297.440 دينار

أوصت لجنة
الأمناء بقبولها

1

كتب عادل العادل:

قائمة الدائنين المودعة إدارة الإفلاس في الطلب رقم 2023/134 أمام لجنة الأمناء

مسلسل	اسم الدائن	المبلغ مليون دينار كويتي	مسلسل	اسم الدائن	المبلغ مليون دينار كويتي
1	البنك التجاري الكويتي	123.871.878	19	شركة نور للاستثمار	8.364.445
2	شركة الكويت والشرق الأوسط	25.959.576	20	البنك السعودي الأول	8.294.947
3	صندوق الوطنية النقدي تحت التصفية	37.542.303	21	بنك المشرق	7.116.746
4	الشركة الكويتية للاستثمار	18.889.587	22	بنك المؤسسة العربية المصرفية	14.291.816
5	مجموعة عارف الاستثمارية	15.781.932	23	شركة الدال القابضة	19.833.258
6	كامكو	14.071.996	24	بنك الشام	22.978.597
7	صندوق الكويتية للسندات	6.421.936	25	بنك قطر الإسلامي	3.075.000
8	المسار للتجارة والاستثمار	11.153.651	26	بنك ميلي بي ال سي	2.669.992
9	بنك الكويت الدولي	19.294.306	27	صندوق الكويتية للسندات	6.421.963
10	بنك الكويت الصناعي	12.873.904	28	بنك البلاد	9,067,225
11	صندوق الهلال الإسلامي	9.991.648	29	في أي دي جلوبال - جزر كايمان	51.827.671
12	صندوق الأوسط للسوق النقدي	14.451.966	30	مصرف أبوظبي الإسلامي	7.040.847
13	بك برقان	12.803.613	31	الأوسط للاستثمار المالي	10.019.246
14	شركة الراجحي المصرفية	96.361.263	32	صندوق الجازي النقدي	3.115.374
15	إتش اس بي سي بنك	51.827.671	33	صندوق أموال النقدي «تصفية»	5.169.440
16	الهيئة العامة للقصر	9.693.517	34	بي إم أي بنك	3.792.1125
17	بيت الزكاة	1.623.780	35	شركة المستثمر الدولي	3.955.518
18	بنك الإمارات دبي الوطني	10.242.324			

تنشر الاقتصادية قائمة بالديون الخاصة بمجموعة من الشركات المدرجة أو الصناديق التابعة وبعض الشركات الأخرى التي لها مديونيات قائمة على شركة دار الاستثمار والتي تم إدراج بعضها ضمن الديون التي ترى لجنة الأمناء قبولها بعد قرار قاضي الإفلاس برفض طلب التسوية وفتح المجال أمام الدائنين لإفلاس الشركة فيما تم استبعاد مجموعة أخرى من الجهات من القبول وتنشر الاقتصادية عينة تعكس وتبين حجم التشابكات ما بين مقبولين ومستبعدين.

قضية دار الاستثمار تبقى واحدة من أغرب القضايا المالية وأكثرها تعقيداً في الأزمة المالية العالمية، حيث أنه بالرغم من إفلاس آلاف البنوك حول العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلا إن الشركة نجحت في «ترويض» الدائنين قانونياً طيلة 16 عاماً تقريباً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 حتى يومنا هذا، حيث لا تزال إجراءات الإفلاس في بدايتها، فقد حددت لجنة الأمناء قوائم بالديون المقبولة بعد أن رفض قاضي الإفلاس طلبات التسوية التي قدمتها الشركة وحصلت أكثر من جهة على أحكام تمكنها من المضي قدماً في إجراءات إفلاس الشركة.

الجدير ذكره أن قوائم الدائنين تبلغ 51 جهة ما بين بنوك محلية وعالمية ومؤسسات حكومية عامة مثل التأمينات وصناديق محلية نقدية واستثمارية، حتى الهيئة العامة لشؤون القصر وبيت الزكاة لم يسلموا من تلك «المذبحة» المالية التي قضى فيها أخيراً في الطعن بالتمييز رقمي 13901/2019 و406/2020 تجاري وقضى بشهر إفلاس شركة دار الاستثمار وفقاً لمنطوق القضاء وتم إحالة الملف لإدارة الإفلاس لاتخاذ شؤونها وفي 29 أكتوبر 2023 أصدر قاضي الإفلاس قراراً بتعيين لجنة ثلاثية تضم كل من علي عويد الرخيص وأحمد دعيح الدعيح وهنادي حمود البدر كأمناء على تفضيصة الشركة.

الدعيح والرخيص
والبدر أمناء لجنة
الإفلاس بقرار محكمة

الشركة روضت
51 دائن من العيار
الثقيل 16 عاماً

أغرب مذبحة في
تاريخ التعثر المالي
تنتهي في 2024

3

18 دائن
وافقوا
على مقترح
التسوية

وافق نحو 18 دائن
على مقترح التسوية
تبلغ ديونهم 131.448
مليون دينار كويتي
منهم مجموعة عارف
وكامكو والمسار
وصندوق الدار المالي
تحت التصفية وآخرون.



التجاري مستبعد مؤقتاً

ضمن الجدول المرفق عدد من الجهات الدائنة رأت لجنة الأمناء استبعادها مؤقتاً بعد دراستها ومن أبرز تلك الجهات على سبيل المثال لا الحصر:
البنك التجاري وبنك قطر الإسلامي وشركة نور للاستثمار وبنك المشرق والبنك السعودي الأول.
وتقدر قيمة الدين العائدة لجميع المستبعدين مؤقتاً 149 مليون دينار كويتي.

رفض التسوية الوقائية

في اجتماع للدائنين في 5 مارس 2024 رفض 16 دائن من إجمالي 38 تبلغ مديونياتهم الإجمالية 480,835,490 دينار كويتي مقترح التسوية الوقائية.

ما قصة هذه «البيوت»؟

نسبة 5.1127% تختفي من الإفصاح... وستعود غداً بزيادة 0.5%؟

مطلوب إيضاح من الشركة وعلى البورصة أن تحسم هذا الملف

المساهمون في الشركة

تفاصيل الملكية وفقاً لسجل المساهمين بتاريخ 1 مايو 2024 هي كما يلي:

المساهم	عدد الأسهم	الحصة (%)
عبد الرحمن محمد صالح الخنة	175,571,429	58.524%
وقف ثلث- محمد صالح الخنة	100,000,000	33.333%
سعدية خطاب حسن الخطاب	3,428,571	1.143%
سعد محمد صالح الخنة	3,000,000	1.000%
صالح محمد صالح الخنة	3,000,000	1.000%
عبد الرزاق محمد صالح الخنة	3,000,000	1.000%
عبد اللطيف محمد صالح الخنة	3,000,000	1.000%
عبد الله محمد صالح الخنة	3,000,000	1.000%
إيمان محمد صالح الخنة	1,500,000	0.500%
مريم محمد صالح الخنة	1,500,000	0.500%
منيرة محمد صالح الخنة	1,500,000	0.500%
نورة محمد صالح الخنة	1,500,000	0.500%
الجمالي	300,000,000	100%

الشركات التابعة

المجموعة في طور التحول من شركة عائلية إلى مؤسسة إقليمية. قامت الشركة مؤخرًا بعملية إعادة هيكلة والتي نتج عنها الخارج من ملكية بعض الشركات التابعة وذلك بغرض الإدراج. وتتألف مجموعة الإدراج من الشركات التابعة التي تشكل أعلى قيمة داخل الشركة والتي تتكون من - شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية وشركة ريل استيت هاوس العقارية. ستشمل مجموعة الإدراج أيضًا شركات تابعة أصغر تقدم خدمات إضافية - شركة بون فوياج تحت شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية. حيث تعمل كوحدة دعم، وشركة البروج للاستثمار العقاري، وشركة بون فوياج للسياحة والسفر.

فيما يلي الشركات التابعة للشركة كما في 31 ديسمبر 2023 :

اسم الشركة التابعة	تاريخ الانشاء	نسبة الملكية	الانشطة
شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية ش.م.ك.م.	13 يوليو 1998	99.00%	• الموارد البشرية ودعم القوى العاملة والحلول السوقية المتكاملة
شركة ريل استيت هاوس العقارية ش.م.ك.م.	21 أبريل 2002	98.98%	• السفر والسياحة (Bon Voyage) امتلاك العقارات والإدارة والتطوير والاستشارات العقارية.
شركة البروج للاستثمار العقاري ش.م.ك.م.	19 يوليو 1981	99.80%	امتلاك العقارات والإدارة والتطوير العقاري.

نجاح التجربة

مطلب ضروري

نجاح تجربة اكتتاب وإدراج «البيوت» ضروري وهام جدا حيث أن هذه الخطوة إما أن تعمق الثقة في الاكتتابات أو تضرب الثقة في كل الاكتتابات المقبلة. المعالجة من كل الأطراف المعنية واجبة، والتدخل حتمي من باب المسؤولية المشتركة لأن مصلحة السوق عامة. الصمت سيضر أكثر وأكثر والسوق يكفيه مافيه.

نوهت مصادر استثمارية بخصوص ما أظهره موقع بورصة الكويت من خروج لمالك رئيسي في شركة مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة عبداللطيف الخنة بملك نسبة 5.1127% وظهور الملكية الجديدة 0%، بأن هناك إفصاح مرتقب اليوم يتعلق بزيادة الملكية بنسبة 0.5% تقريبا وستصبح الملكية الجديدة 5.6127%.

غداً مطلوب إيضاح من البورصة والشركة كيف يمكن إختفاء ملكية 5.1127% من الإفصاح ومن ثم عودتها بزيادة نصف في المئة؟

هذا التغير أثار كثير من التساؤلات وزاد العبء والضغط على الشركة ، وأداء السهم لم يكن ينقصه تلك التداعيات، ومن أبرز التساؤلات التي تلقتها «الاقتصادية» من عشرات المراقبين والمستثمرين مايلي :

- 1- أين ذهبت الملكية وكيف تم التخارج؟
- 2- إذا كانت هناك عملية شراء تمت بنسبة التغير المنصوص عليها وهي 0.5% والتي تستوجب الإفصاح عن التغير، كيف اختفت الملكية بالكامل؟ أليس من الأولى أن يعكس جدول التغير زيادة النسبة بدل التخارج؟
- 3- هل هناك خطأ في السيستم أم خطأ في تعبئة البيانات بدل زيادة الملكية ظهرت تخارج؟
- 4- المستثمرون في حالة ترقب لتوضيح حقيقة ما حدث، كيف تعكس بيانات البورصة في ختام الأسبوع خروج المستثمر، ثم يعود بداية الأسبوع بملكية أكبر؟ حتماً هناك خطأ ما أو حدث يجب توضيحه.
- 5- ما حير المستثمرين عموماً بشأن اختفاء الملكية هو فترة الحظر الخاصة بكبار الملاك ومدته 6 أشهر تقريباً.

عبئ وكلفة

المراقب لإدراج شركة «البيوت الاستثمارية القابضة» يرى أن دخول الشركة مباشرة في السوق الأول حملها مسؤولية وعبئ كبيرين تجاه السوق والمستثمرين. كما أن سعر

رجاء وتمنيي علم البورصة

نرجو من إدارة البورصة سرعة توضيح ملابسات ما حدث بشأن كمية المساهم عبد اللطيف الخنة، ويتمنى جموع المستثمرين ألا يستمر التوضيح يومين أو ثلاثة كما حدث في شأن الإفصاح التكميلي لعقد الـ 138 مليون دينار الذي تم الإفصاح عنه في 1 يوليو وجاء التوضيح في 4 يوليو. الصمت والتأخير والتردد يجب أن يختفي تماماً من القاموس، الإفصاح يجب أن يكون قبل بدء تعاملات الاثنين الأبيض .

ضغوط على الشركة تزداد يومياً بسبب أداء السهم في السوق

الصمت والتأخير والتردد يجب أن يختفي من القاموس بأي ثمن

هل لا ينطبق على هذه الكمية أي حظر؟ نسبة 5.1127% إذا كان تم تسيلها «فرضا ... ألا ينطبق عليها صفة مزاد أو صفقة خاصة؟ إذا تم تسيلها في السوق هل كان وفق اتفاق مسبق؟ كل ما سبق من تساؤلات كانت محور حديث أهل السوق والمستثمرين طيلة اليومين الماضيين، حيث أن عودة الكمية سترد على كافة الإستفسارات. لكن السؤال الذي سيبقى عالقا ولن تجاوب عليه عودة الكمية اليوم هو: كيف اختفت وكيف عادت؟ وهل من السهل اختفاء كمية 5.1127% من سيستم البورصة ثم تعود؟

كيف اختفت الكمية؟؟؟

نشرة الاكتتاب 1%

تأكيد بيانات الشركة على موقع البورصة الرسمي بخروج عبد اللطيف الخنة، وتأكيد تقرير البورصة بخروجه أيضا من الإفصاحات المعتمدة في خانة تقرير التغير اليومي تؤكد أن الملكية غير موجودة ... كيف ذلك وكيف ستعود بحسب المصادر المتابعة.

أولا لو تم البيع من خلال السوق هل وفق الإجراءات القانونية؟ إذا كان كذلك فهو حق وحرية ولا ينازعه فيها أحد.

1

2

آخر بيانات الإفصاح تظهر اختفاء ملكية عبداللطيف الخنة

بيانات الإفصاح عن ملكية كبار المساهمين

المزيد من التفاصيل في سجل الإفصاح. والفرج الأساسي هو بيانات السجل

اسم العميل	نوع الإفصاح	النسبة %	تاريخ النشر
عبدالرحمن محمد صالح الخنة	مباشر	38.52%	11 يونيو 2024
وقف ثلث / محمد صالح الخنة	مباشر	23.33%	11 يونيو 2024

تأكيد من البورصة بأن حصة عبداللطيف الخنة تحولت من 5.1127% إلى 0

التقرير اليومي للتغير في الإفصاحات

اسم السهم	الاسم الكامل	طريقة المساهمة				تم تحديثه في
		مباشر	غير مباشر	مباشر وغير مباشر	غير مباشر	
		حالية	سابقة	حالية	سابقة	
بيوت	عبداللطيف محمد صالح الخنة	0	0	0	0	04/07/2024
نور	شركة أبناء مبارك الديوس للتجارة العامة والمقاولات	5.177	0	0	0	04/07/2024

البنك الدولي:

الإصلاحات المالية في الاقتصادات الهشة... شريان حياة

• على واضعي السياسات الاهتمام بتطوير البنية التحتية المالية والرقمية

استثناء من ذلك، فهي تدفع عجلة الاستقرار الاجتماعي والقدرة على الصمود، لكنها غالباً ما تواجه معوقات كبيرة في سبيل الحصول على التمويل. وينبغي لواضعي السياسات التركيز على تطوير البنية التحتية المالية والرقمية الأساسية، ومعالجة القيود على القدرات، وإطلاق التمويل المصرفي. ومن الاستراتيجيات بالغة الأهمية أيضاً الاستفادة من مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية ودارسة ضرورة توفير التمويل الميسر. ويمكن لبرامج المساعدة الفنية أن تعمل على دعم وتعزيز الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطوير المنتجات لكل من مؤسسات التمويل، ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الإصلاح الاقتصادي

إصلاح القطاع المالي في الدول الهشة أكثر من مجرد ضرورة اقتصادية - إنه شريان حياة. ويمكن أن تساعد هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار، وتمهيد الطريق لمستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. ومن خلال تنفيذ إستراتيجيات وسياسات مستدامة ومرنة ومصممة لتتناسب أغراض محددة، تستطيع الدول الهشة إرساء الأساس لاستقرار والنمو. والتعاون الدولي، والسلامة المالية وقوة المراكز المالية، ودعم منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مكونات بالغة الأهمية في هذه المرحلة الانتقالية نحو التحول المنشود. وقد يكون الطريق إلى الاستقرار طويلاً وحافلاً بالتحديات، ولكن مع الإصلاحات المالية الإستراتيجية، يمكن للدول الهشة أن تنهض من مرقدها وتخلق مستقبلاً أكثر إشراقاً لمواطنيها.

بناء أنظمة الدفع القوية

تمثل أنظمة الدفع الفعالة شريان حياة لأي اقتصاد، حيث تتيح التدفق السلس للمعاملات والمعونات الإنسانية والمساعدات الإنمائية والتحويلات. وفي السياقات الهشة، يفرض بناء هذه الأنظمة أو استعادتها إلى ما كانت عليه تحديات فريدة من نوعها. وعلى واضعي السياسات إجراء دراسات تشخيصية معدة خصيصاً لهذا الغرض، وتحديد أهداف واضحة، وتجنب مجرد استنساخ النماذج من الأسواق الأكثر استقراراً. ويمكن أن تساعد الإدارة المرنة للمشروعات والتكنولوجيات سريعة النشر، مثل الحوسبة السحابية، في التغلب على أوجه القصور في الحوكمة والمؤسسات.

العمود الفقري للاستقرار

ومن جهته يقول بييترو كاليس اختصاصي أول في قطاع التمويل أن منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد، والاقتصادات الهشة ليست

مجموعة البنك الدولي

الجهود الدؤوبة غاية في الأهمية، فبناء القدرات المؤسسية وتحقيق الاستقرار المالي يستغرق وقتاً ولا يتم في لمح البصر. والتعاون الدولي في هذا الشأن أمر حاسم الأهمية. ومن خلال إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية، يمكن للدول الهشة الاستفادة من الخبرات والموارد المشتركة، وتعظيم أثر إصلاحاتها. كما يمكنهما معاً معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة بمزيد من الفعالية، وتقادي ازدواجية الجهود.

إرساء الأساس المالي

تتمثل الخطوة الأولى نحو

تدعيم السلامة المالية

غالباً ما تجد الدول الهشة صعوبة في مكافحة الجرائم المالية، من غسل الأموال إلى الفساد. ويمكن أن تؤدي هذه المشكلات إلى تجريم النشاط الاقتصادي وإعاقة التقدم نحو تحقيق الاستقرار. ومن الضروري تعزيز قدرات الهيئات المعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ومن خلال تعزيز وتدعيم السلامة المالية، يمكن للدول تهيئة بيئة اقتصادية تحظى بمزيد من الثقة والاستقرار.

ويعتمد النجاح على المدى

والقوى العاملة الماهرة إلى تفاقم هذه التحديات، مما يجعل النظام المالي ضحلاً وغير فعال، وغالباً ما يكون قناة للأنشطة الإجرامية. وفي ظل المخاوف الأمنية وعدم استقرار الحكومة عند كل منعطف، يصبح تنفيذ الإصلاحات مهمة شاقة.

نموذج واحد لا يصلح لكل الأوضاع

للتعامل مع هذا المشهد المعقد، يجب أن تكون الإصلاحات المالية فريدة من نوعها شأنها في ذلك شأن هذه الدول نفسها. وعلى واضعي السياسات إجراء تقييمات شاملة لفهم العوامل الدافعة للهشاشة في كل بلد. ويجب أن يتسم هذا النهج المصمم خصيصاً لهذا الغرض بالمرونة والجاهزية للتكيف مع تطور الأوضاع، والتخلي بالصبر وبذل

لك أن تتخيل أنك تعيش في بلد تعتبر الخدمات الأساسية فيه نوعاً من الترف، والحكومة على شفا الانهيار، والاستقرار الاقتصادي يبدو وكأنه حلم بعيد المنال. هذا هو واقع ما يقرب من مليار شخص في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات - وهي دول تكافح من أجل توفير أبسط الضروريات الأساسية لمواطنيها الذين غالباً ما تعصف بهم الحروب والصراعات الأهلية، وتخلق هشاشة الدولة حلقة مفرغة من الأزمات السياسية والاقتصادية. وفي دراسة بحثية عميقة نشرها البنك الدولي أشار فيها إلى أنه نظراً لأن النمو وخلق فرص العمل أديا إلى انخفاض معدلات الفقر في مختلف أنحاء العالم، فإن تركيز البنك الدولي يزداد على المهمة الصعبة المتمثلة في دعم التنمية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وقد أظهرت تجربتنا أن ضمان أداء الخدمات المالية الأساسية - بمساعدة التطورات في التكنولوجيا الرقمية - يمكن أن يساعد الناس على تحسين حياتهم، وإتاحة الموارد اللازمة لتوفير السلع والخدمات العامة، وتدعيم شرعية الدولة وزيادة قدراتها. وتستعرض دراسة صدرت حديثاً بعنوان "سياسة القطاع المالي في الدول الهشة" تجربة البنك الدولي في دعم إصلاحات القطاع المالي في الدول الهشة وتستخلص بعض الدروس لتوجيه واضعي السياسات. وفيما يلي النتائج الرئيسية لهذه الدراسة:

تحليل هشاشة الدولة

هشاشة الدولة تشبه بيت من كرتون يمكن أن يتطاير أدراج الرياح. والدول الهشة عالقة في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وغير قادرة على دعم تنمية القطاع الخاص بسبب ضعف المؤسسات والأطر التنظيمية. ويؤدي نقص البنية التحتية

توفير التمويل الميسر وإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة ضروريات

تمكين منشآت الأعمال الصغيرة عمود فقري للاستقرار الاقتصادي

04

03

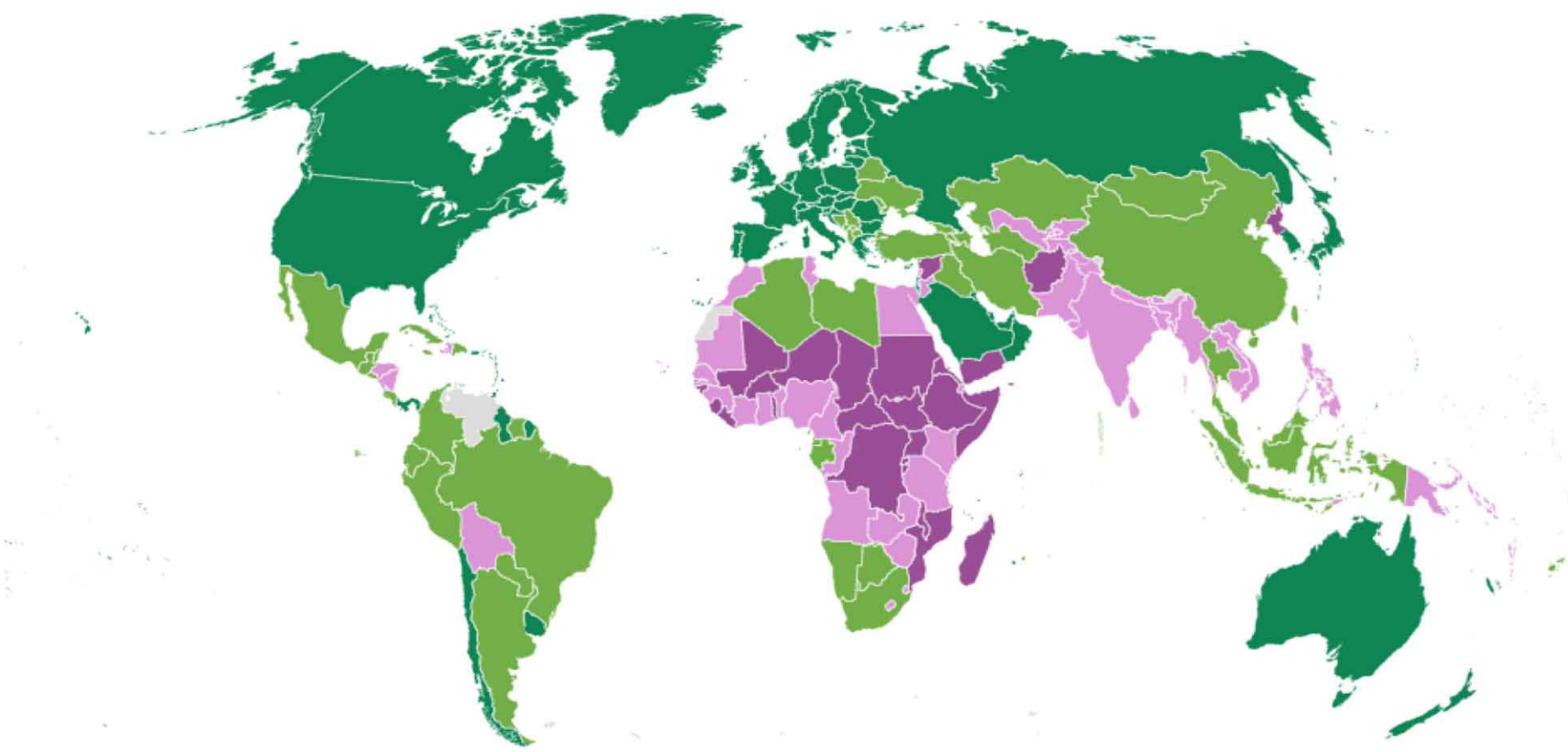
02

01

إقامة أساس متين للخدمات المصرفية والتمويل يحقق الاستقرار

معالجة القيود على القدرات وإطلاق التمويل المصرفي

غير مصنفة | البلدان منخفضة الدخل | الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل | الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل | البلدان مرتفعة الدخل



استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة (12)

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035

98% من المصانع في الصناعات البلاستيكية للقطاع الخاص



كتب خالد السهل:

تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيمياوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة. المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاهل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين « وأصحاب المهنة » غير متفائلين خصوصا وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف.

حجم الاستثمارات وتوزيعها

تشمل استثمارات القطاع الفرعي 824 مليون دينار كويتي، توزعت على القطاعات الفاعلة الستة داخل قطاع البلاستيك.

يستقطب قطاع الأكياس البلاستيكية النسبة الأكبر من الاستثمار بمعدل 82 % يفوق أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي من المصانع وما يعادله 690 مليون دينار كويتي، يليه قطاع الانابيب والخراطيم بنسبة 10 % وما يعادله 82 مليون دينار كويتي.

شهد قطاع المنتجات البلاستيكية تطور ملحوظ بحجم رأس المال المستثمر في القطاع حيث ارتفع من 786 مليون دينار كويتي في عام 2018 إلى 824 مليار دينار كويتي في عام 2022 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1. %.

حقق قطاع صناعات منتجات المطاط نمو ملحوظ من حيث حجم الاستثمار حيث ارتفع من 4.5 مليون إلى 8.5 مليون بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 17 %، يليه قطاع الصناعات البلاستيكية الأخرى بمعدل نمو سموي مركب بلغ 10. %.

قطاع الأكياس البلاستيكية لم يشهد أي نمو في حجم رأس المال العامل في القطاع منذ عام 2018.

منشآت القطاع الخاص الفاعلة في القطاع

شهد القطاع تطور من حيث عدد منشآت القطاع الخاص المشاركة (بمفردها أو بالشراكة مع القطاع الحكومي) البلاستيكية، حيث ارتفعت نسبة المشاركة من 94.9 % إلى 97.6 %، وهذا يدل على توجه المنشآت الخاصة إلى المشاركة في هذا القطاع مؤخرًا.

تطور نسبة رأس المال الخاص في القطاع بين عامين 2016 و2020

على الرغم من ارتفاع إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع، وارتفاع عدد المنشآت ذات الأصول الخاصة، إلا إن نسبة استثمار القطاع الخاص قد انخفضت من 100% إلى 98%.

لا يعبر هذا الانخفاض عن قلق بشأن دور القطاع الخاص في القطاع البلاستيكي حيث إن أرقام الاستثمارات ذات الأصول الخاصة تشكل سيطرة كاملة على هذا القطاع الفرعي، وهذا يعبر عن أمرين أولهم الرغبة الكبيرة للمنشآت الخاصة في الاستثمار في هذا القطاع حيث إن ما جمعه 85 مليون دينار كويتي من إجمالي الـ 87 مليون دينار كويتي المعبرة عن رأس مال المصانع المشمولة بالسح هي أصول خاصة وهو معيار واضح لجاذبية هذا القطاع للاستثمارات الخاصة.

صادرات المنتجات البلاستيكية

لا يشكل قطاع المنتجات البلاستيكية ركيزة أساسية للصادرات الكويتية. توزع المصانع العاملة في هذا القطاع بين تلك المنتجة لمنتجات البلاستيك المستهلكة محليا، وتلك المعدة للتصدير حيث أظهر المسح أن أكثر من ثلاثة أرباع المصانع العاملة في القطاع حاليا تصنع منتجات غير معدة للتصدير وهو ما يسبب

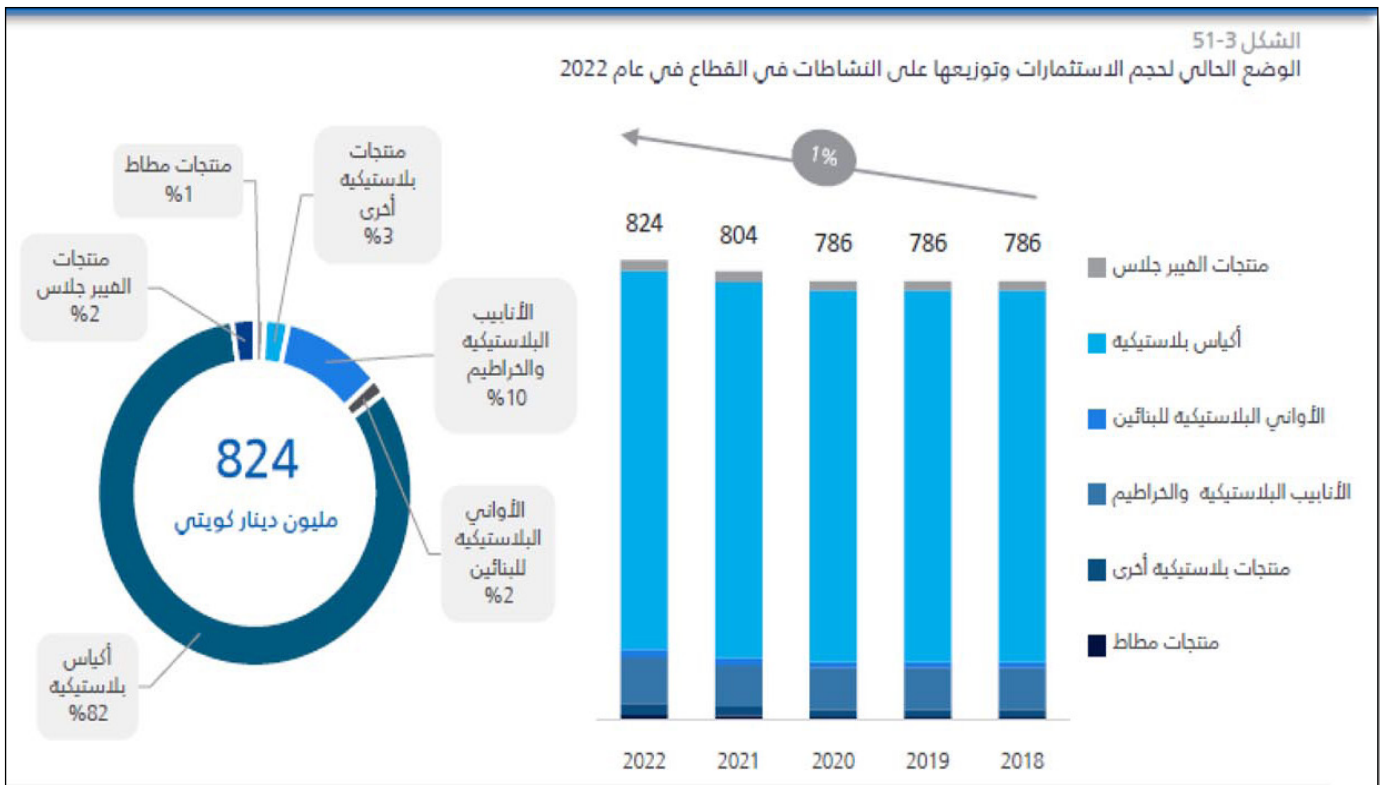
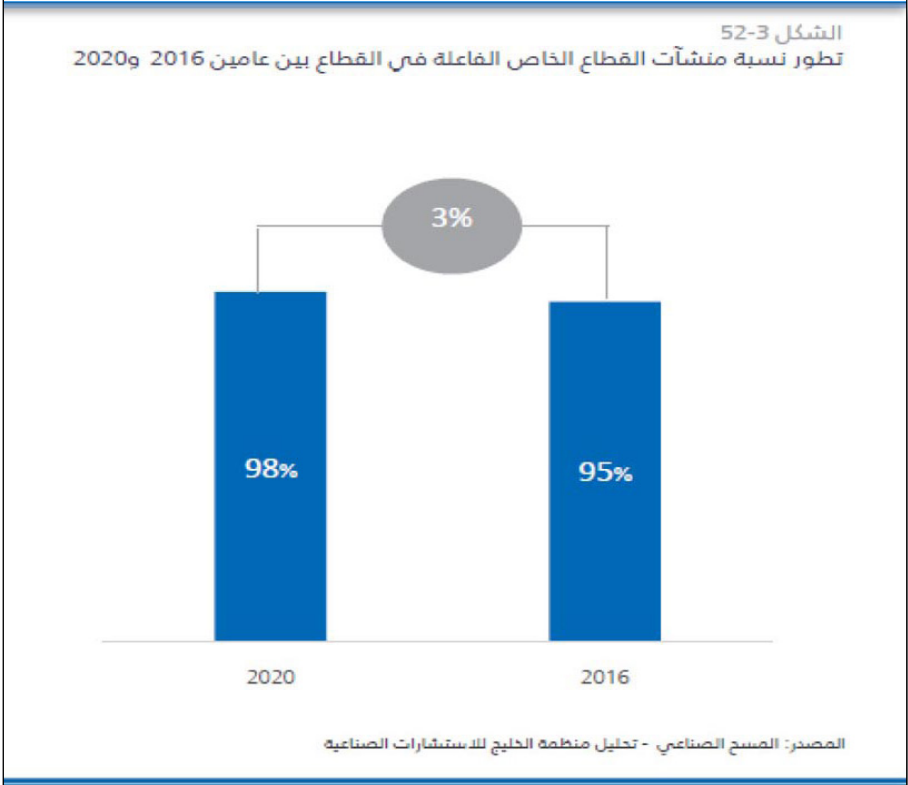
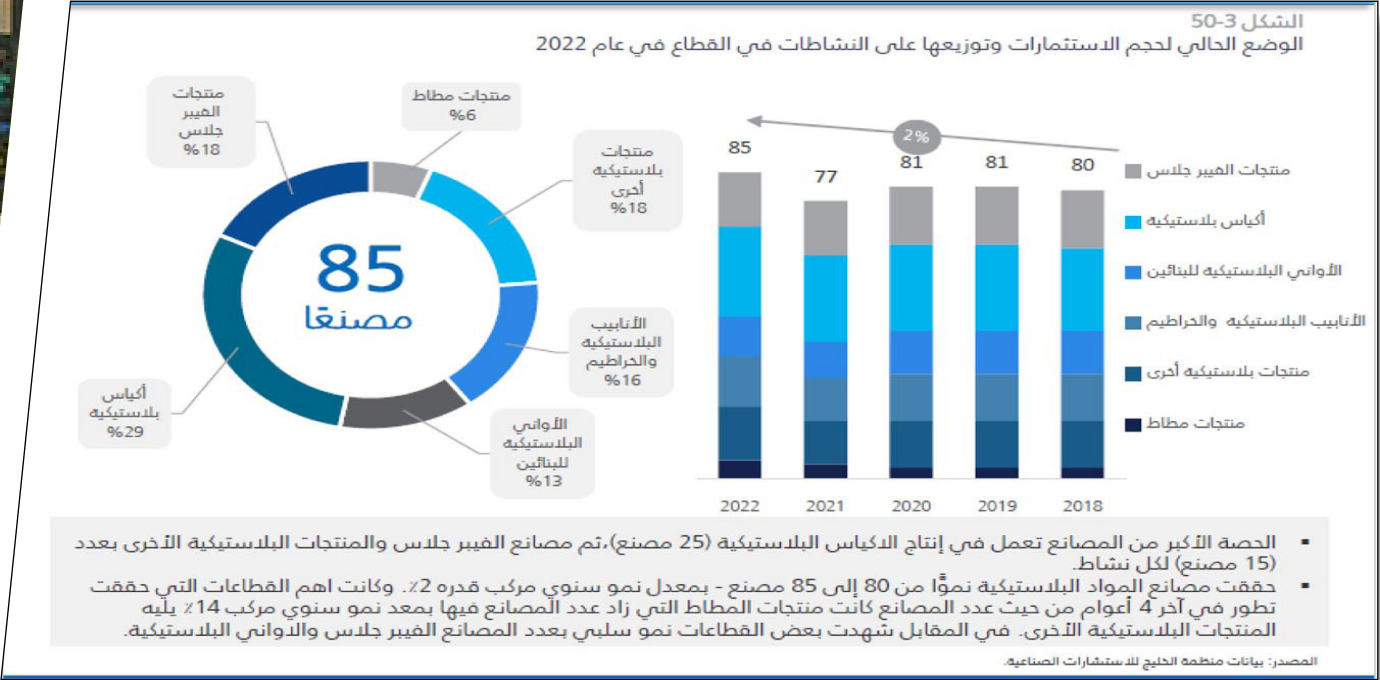
تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيمياوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة. المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاهل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين « وأصحاب المهنة » غير متفائلين خصوصا وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف.

باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي الآمن للنقط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر للسلولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد.

ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين. طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقا للإنجازات الفعلية وليس الشعارات الورقية المكتوبة. وتعميما للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر « الاقتصادية» الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها «الهيئة»، وذلك على حلقات مغلقة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

تحليل المنشآت الصناعية البلاستيكية

الحصة الأكبر من المصانع تعمل في إنتاج الأكياس البلاستيكية (25 مصنع)، ثم مصانع الفبير جلاس والمنتجات البلاستيكية الأخرى بعدد



استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

رأس المال في القطاع ارتفع إلى 824 مليون دينار كويتي

• تراجع الاعتماد على التكنولوجيا يفقد المنتجات القدرة التنافسية



لذلك لا يمكن دمجها تحت مظلة أي فئة، بل إنها تدرج تحت المنتجات البلاستيكية الأخرى التي مثلت حوالي 52 % من باقي الصادرات. ساهمت جائحة كوفيد 19 برفع صادرات القطاع، حيث إن معظم الأدوات التي بدأ استخدامها لدواعي العزل الصحي، الوقاية، وغيرها هي منتجات بلاستيكية وكمية كبيرة منها كانت تصنع في الكويت للتصدير للدول الإقليمية والعالمية.

ارتفعت قيمة الصادرات من 13 مليون دينار كويتي قبل الجائحة إلى 24 مليون دينار كويتي خلال الجائحة وعادت انخفاضها الي 15 مليون دينار كويتي مع بدء رفع القيود الوقائية والاعتماد عليها.

توزيع صادرات قطاع البلاستيك

تعتبر منطقة الخليج العربي والإقليم هي المحطة الأكثر استقطاباً للمنتجات البلاستيكية المصنعة في دولة الكويت، حيث إن 20 % من الصادرات (أدوات بلاستيكية للمائدة والمطبخ) يذهب للدول المجاورة مثل السعودية (11%) والامارات (4 %) وقطر (3 %) بينما تذهب

تحليل القوى العاملة

شهد القطاع نمو في عدد العاملين فيه بنسبة 77% بين عامي 2018 و2022 مسجلاً 7,243 عامل في العام الماضي.

على الرغم من تعدد الأنشطة وتوزيعها فيه، إلا إن القطاع لا يعتبر محطة استقطاب للقوى العاملة الكويتية التي تشكل فقط حوالي 4.3 % من إجمالي العمال في القطاع.

يعتبر نشاط إنتاج الأكياس البلاستيكية هو الأعلى استقطاباً للقوى العاملة في القطاع بنسبة 35 % من إجمالي العمال، يليه قطاع إنتاج الفيلبر جلاس بنسبة 23 % والانابيب والخراطيم بنسبة 22 % لتشكل هذه الثلاث أنشطة أكثر من ثلاثة ارباع العاملين في القطاع.

القطاع يعمل على نحو صحيح من حيث استقطاب العمال، حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7% في السنوات الأخيرة وهو مؤشر جيد على ارتفاع جاذبية القطاع للعمال.

إذا استمر القطاع على هذا التطور فمن المتوقع أن يستقطب القطاع عدد عمال يفوق ال 10 الاف في السنوات القليلة القادمة.

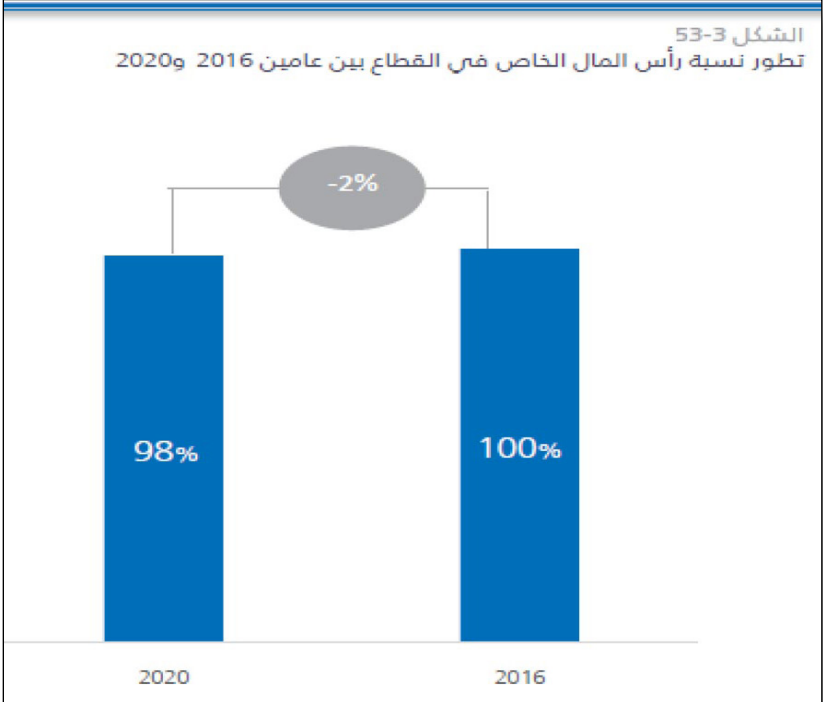
مشاكل في عملية التصدير تتلخص في التالي: محدودية المنتجات وعدم تنوع المخرجات من القطاع البلاستيكي حيث إن معظم المنتجات هي لتلبية الحاجة المحلية من الاحتياجات الأساسية من منتجات البلاستيك.

ضعف القدرة التنافسية للمنتجات البلاستيكية حيث إنها أضعف من مخرجات نظرائها الإقليميين الذين ينتجون المنتجات الخاصة والنوعية التي تلقى الطلب في الأسواق المحلية والعالمية.

الصادرات الصناعية من المواد البلاستيكية

تنقسم أنواع الصادرات داخل قطاع منتجات البلاستيك إلى 7 أنواع رئيسية، وفي طليعتها الأدوات البلاستيكية للمائدة والمطبخ التي تشكل حوالي 21 % من إجمالي صادرات القطاع، تليها المنتجات البلاستيكية المستخرجة من البولي ستيرين التي تشكل حوالي 19 % من الصادرات ومن ثم تأتي منتجات التغليف والاكياس المختلفة والتي تشكل مجتمعة ما يوازي 5 % من الصادرات في القطاع.

بما ان المنتجات البلاستيكية عديدة ومتنوعة، لا يمكن تصنيف جميع المنتجات في خانة واحدة



المنشآت اللاعبون الرئيسيون			
			
شركة الصناعات الوطنية NATIONAL INDUSTRIES COMPANY		الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف، واحدة من أكبر موردي منتجات الرغوة البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة في المنطقة، توفر منتجات تغليف عالية الجودة ومبتكرة لصناعات الأغذية، وتجارة التجزئة، والمطاعم، ومحلات السوبر ماركت منذ عام 1986 ولها منشآت توعمة في السعودية والامارات	
56		615	
• انابيب بلاستيكية للكهرباء • انابيب بلاستيكية للمياه • بولي فينيل كلوريد.		• صواني الطعام • صناديق مفصلية واعطية. • أطباق طاسات • اكواب واعطية. • منتجات بولي ستيرين	

المصدر: بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة			
			
الوطنية هي شركة رائدة في صناعة الألياف الزجاجية والبلاستيك في منطقة الخليج. تأسست الوطنية عام 1988، وكانت أول شركة مصنعة في صناعة الألياف باستخدام الثلاث الحديثة.		تأسست الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة في عام 1998 و هي تصنع مجموعة واسعة من المنتجات البلاستيكية للتطبيقات الصناعية والمنزلية.	
0.51		0.8	
• منتجات الفيلبر جلاس • خزانات مياه من البلاستيك المقوى بالزجاج. • خزانات مياه من البولي ايثيلين.		• أكياس القمامة • أكياس المواد الغذائية • أكياس مصابغ الملابس • أكياس التسوق	

المصدر: بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

الصناعات البلاستيكية من أكثر القطاعات خطورة على البيئة

• الدول المجاورة تعتمد على المنتجات البلاستيكية الكويتية لتمييزها



على المصادر الموجودة، وذلك عبر إعادة تدوير المخلفات الصلبة غير الخطرة حتى تتمكن الدولة من الاستفادة منها بشكل آخر. يعتبر قطاع البلاستيك من أكثر القطاعات خطورة على البيئة في حال عدم الالتزام بمعايير الاستدامة، لأنه يستخدم ويخرج مواد قد يصعب تحللها ما لم يتم إعادة تدويرها.

تطور نسبة المصانع التي تتبع معايير الاستدامة في عملياتها بين عام 2016 و2020

شهد القطاع نموا في نسبة المصانع التي تتبع مفهوم الاستدامة، عبر الالتزام بإخراج مخلفات غير خطرة قابلة للتدوير، من 35.9 % إلى 38.1 % بناء على المسح الصناعي، وهذا يعبر عن بدء المصانع العاملة في هذا القطاع بالتعرف على مفهوم الاستدامة وأتباع خطوات واضحة لتحقيقه.

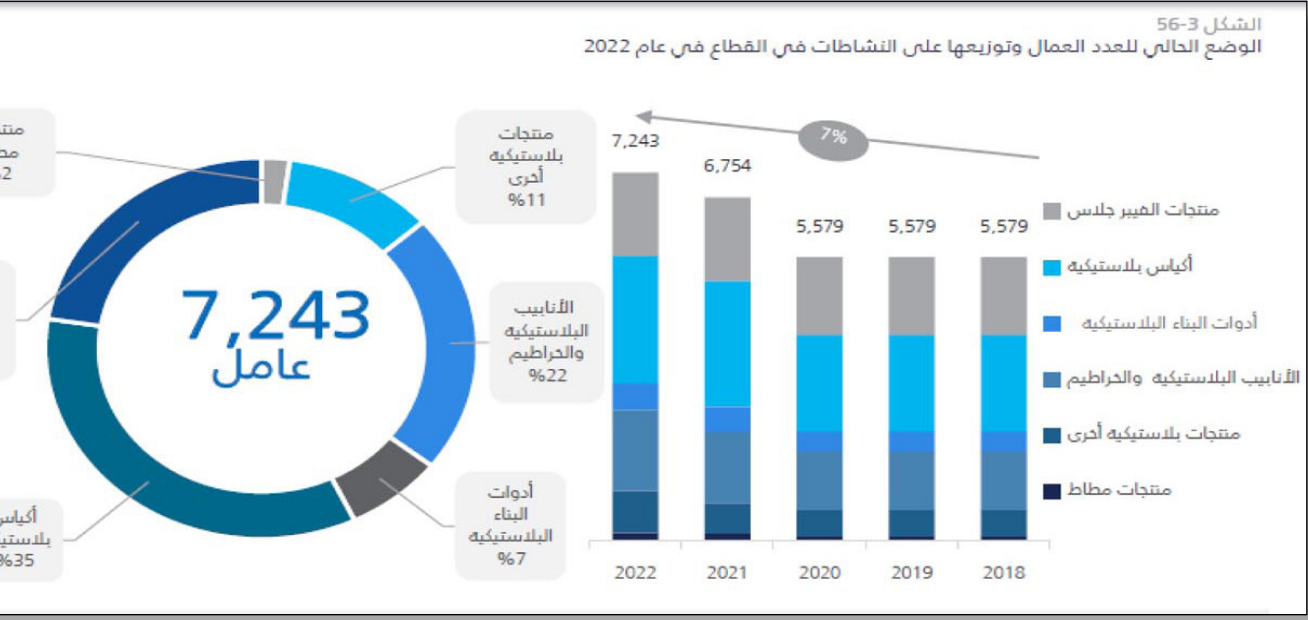
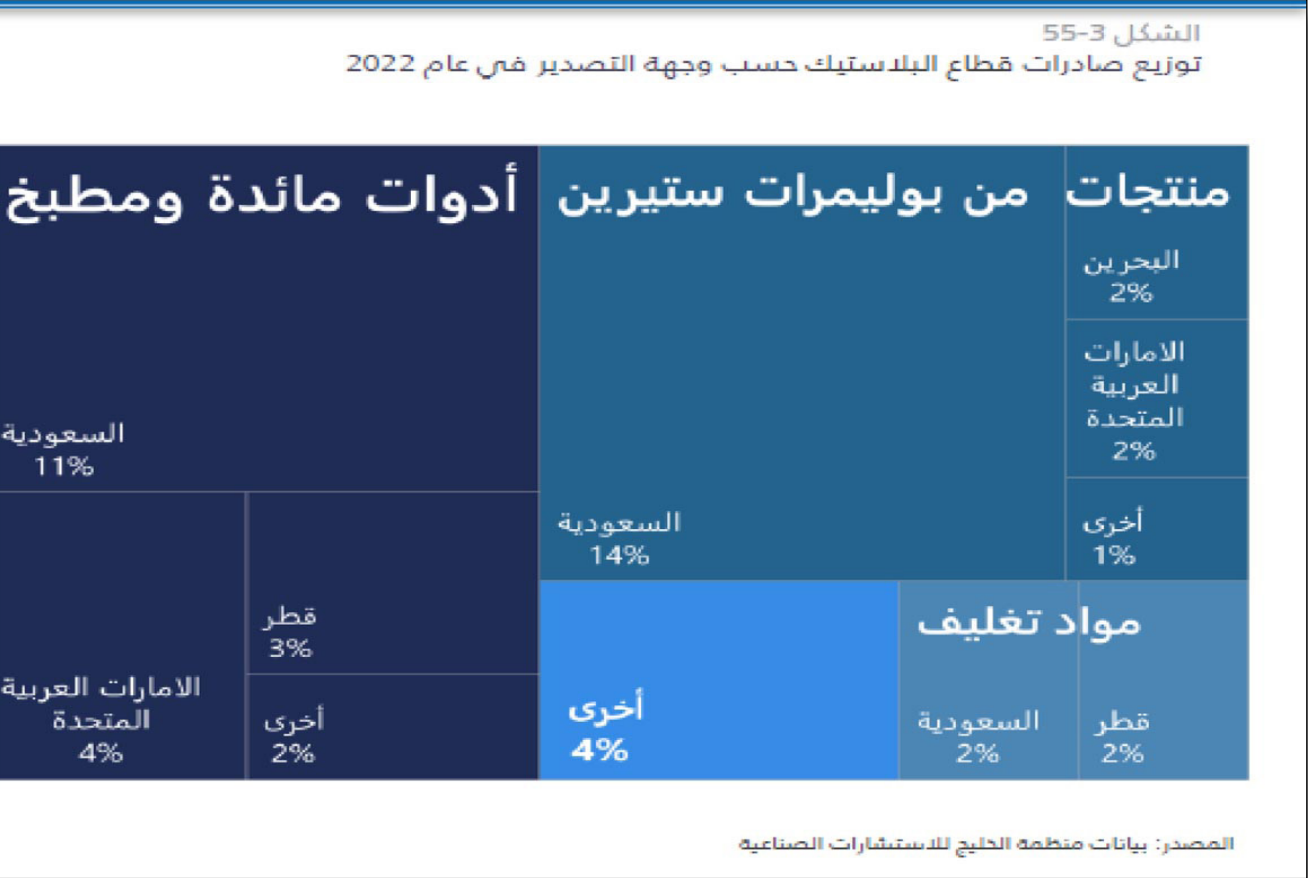
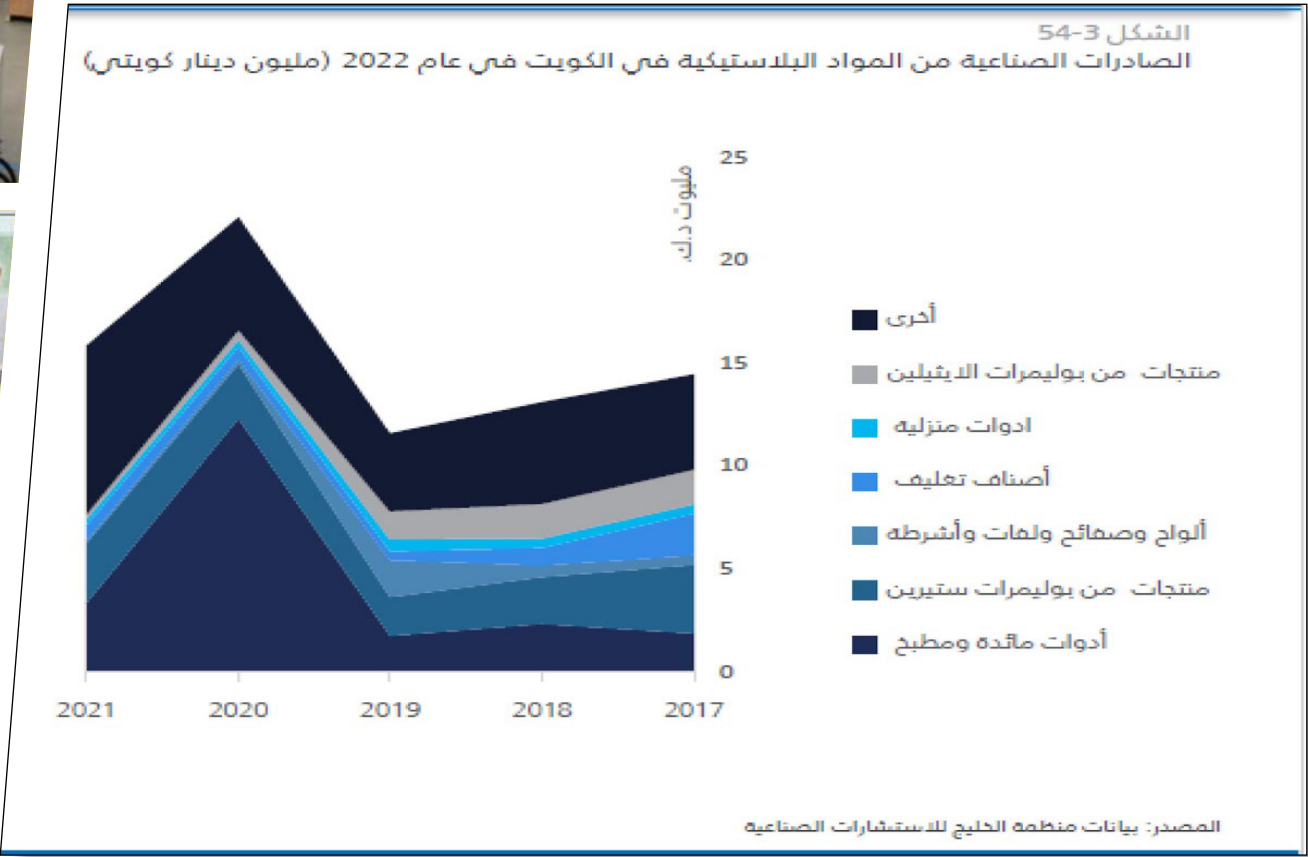
على الرغم من التطور الذي تم تحقيقه، إلا أن النسبة تعتبر ضئيلة جدا وغير كافية لاعتبار القطاع آمناً على البيئة من حيث مخلفاته ومخرجاته وإن أهم ركائز هذا القطاع هي مراقبة تداعياته البيئية العالمية بشكل دوري. يعتبر استخدام الأنظمة الآلية في القطاع

توزيع القوى العاملة الوطنية

تتوزع العمالة الوطنية على إدارة واحدة فقط داخل المصانع، حيث تستقطب الإدارة العليا %4 من جميع القوى العاملة الوطنية المشمولة في المسح الصناعي لهذا القطاع في عام 2020. غياب القوى العاملة الوطنية عن جميع الإدارات المشغلة للمصانع في هذا القطاع هو مؤشر سلبي، حيث إن وجودهم فقط في الإدارة العليا وبنسبة ضئيلة يدل على عدم انخراطهم بعمليات الصناعة والإنتاج والإشراف. وجود القوى العاملة الوطنية عامل مهم في تطور القطاع وتقدمه حيث أن نقل الخبرات الأجنبية للقوى العاملة المحلية في هذا المجال هو حجر الأساس في زيادة القوى العاملة الوطنية لصناعة البلاستيك الذي تعتبر صناعة استراتيجية محليا وإقليميا.

الاستدامة والتكنولوجيا

الاستدامة هي المحافظة على المصادر المستخدمة وحمايتها حتى تتمكن هذه المصادر من المكوث لأطول فترة ممكنة، والاستدامة في الصناعة تركز على مفاهيم الحفاظ على البيئة وعدم ترك مخلفات (صلبة وسائل) تشكل خطر



استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

مصانع المواد البلاستيكية نمت من 80 إلى 85 مصنع بمعدل مركب 2 %

• غياب شبه تام للعمالة الوطنية في مجالات الصناعات البلاستيكية



• تطور أسواق البناء والسيارات في آسيا الشرقية سيؤدي إلى زيادة الطلب على البلاستيك بشكل كبير.

• التجارة الإلكترونية ستؤدي إلى زيادة الطلب على أنواع جديدة من العبوات البلاستيكية (الأولية مقابل الثانوية)، والتي يمكن أن تساعد في تمييز المنتجات المحلية.

• يتم تطبيق التصنيع الإضافي في العديد من الصناعات والسلع الاستهلاكية والنماذج الأولية السريعة، مما يخلق فرصًا للنمو المحلي والتعاون بين القطاعات.

التحديات

• يقوم اللاعبون الإقليميون (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) بتوسيع قدراتهم في مجال تصنيع وتصدير المنتجات البلاستيكية بشكل كبير وسريع.

• تؤدي الجهود الدولية للحد من النفايات البلاستيكية إلى زيادة لوائح المعايير الخاصة بطريقة تصميم البلاستيك، وتصنيعه، واستخدامه، والتخلص منه.

• يمكن أن تقلل الضرائب على الكربون من القدرة التنافسية للمنتجات البلاستيكية في أسواق التعبئة والتغليف والمنتجات الاستهلاكية.



الإقليمية تعد سهلة وأقل تعقيدا.

نقاط الضعف

• غياب الدعم الحكومي بشكل شبه كامل حيث إن نسبة الاستثمارات من القطاع العام لم تتجاوز الـ 2% في عام 2020.

• ضعف استخدام الأنظمة الآلية والتكنولوجيا حيث إن نسبيا فقط نصف العاملين في القطاع يعتمدون على التكنولوجيا وهو ما يسبب انخفاض في القدرة التنافسية للمنتجات.

• ارتكاز ما يقارب 75 % من الاستثمارات في مصنع واحد مما يخفض حدة التنافس بين الصناعيين الفاعلين في القطاع الذي يخضع لسيطرة شبه مطلقة من مصنع أو اثنين.

• غياب القوى العاملة الوطنية بشكل شبه تام عن نشاطات القطاع الصناعي للمواد البلاستيكية.

الفرص

• زيادة الطلب المحلي على الفينيل كلوريد التي تعتبر مادة أولية للعديد من الصناعات البلاستيكية والتي تستوردها دولة الكويت بكميات كبيرة لتلبية حاجات سوق البلاستيك المحلي.

بالمسح الصناعي إلا إنه قد تبين وجود تراجع بنسبة الاعتماد على الأنظمة الآلية في عملية الإنتاج وهذا مؤشر سلبي في ظل تحول أغلب عمليات الإنتاج إلى إنتاج ذكي في ظل الثورة الصناعية الرابعة، مما قد يحد من جهود إعادة ادخال الأنظمة والتكنولوجيا الحديثة لما لها من فوائد على قطاع الإنتاج والإدارة.

إن تراجع الاعتماد على التكنولوجيا يفقد المنتجات قدرتها التنافسية في ظل النمو والتطور الدولي والإقليمي في هذا المجال وهذا ما يضعف فرص التصدير وفرص المنافسة للمنتجات افي الأسواق العالمية.

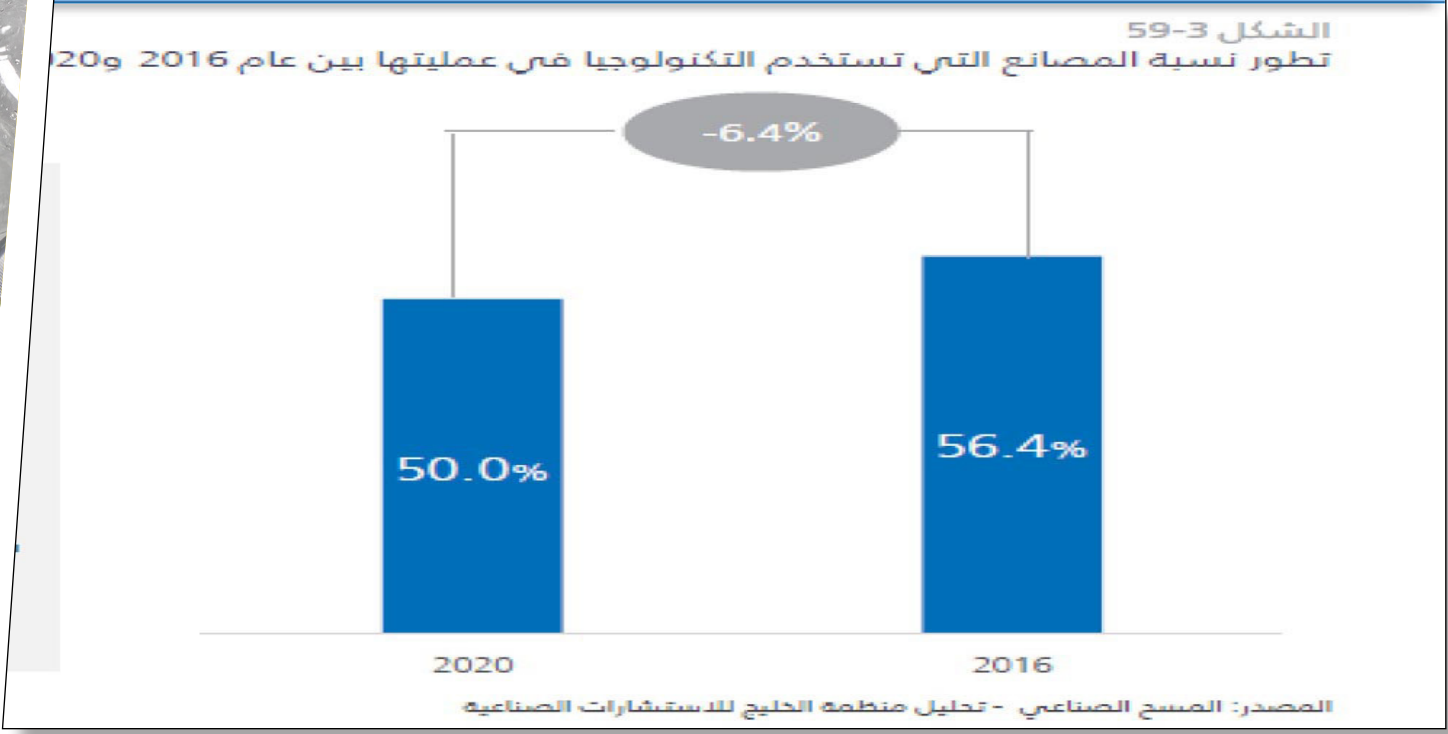
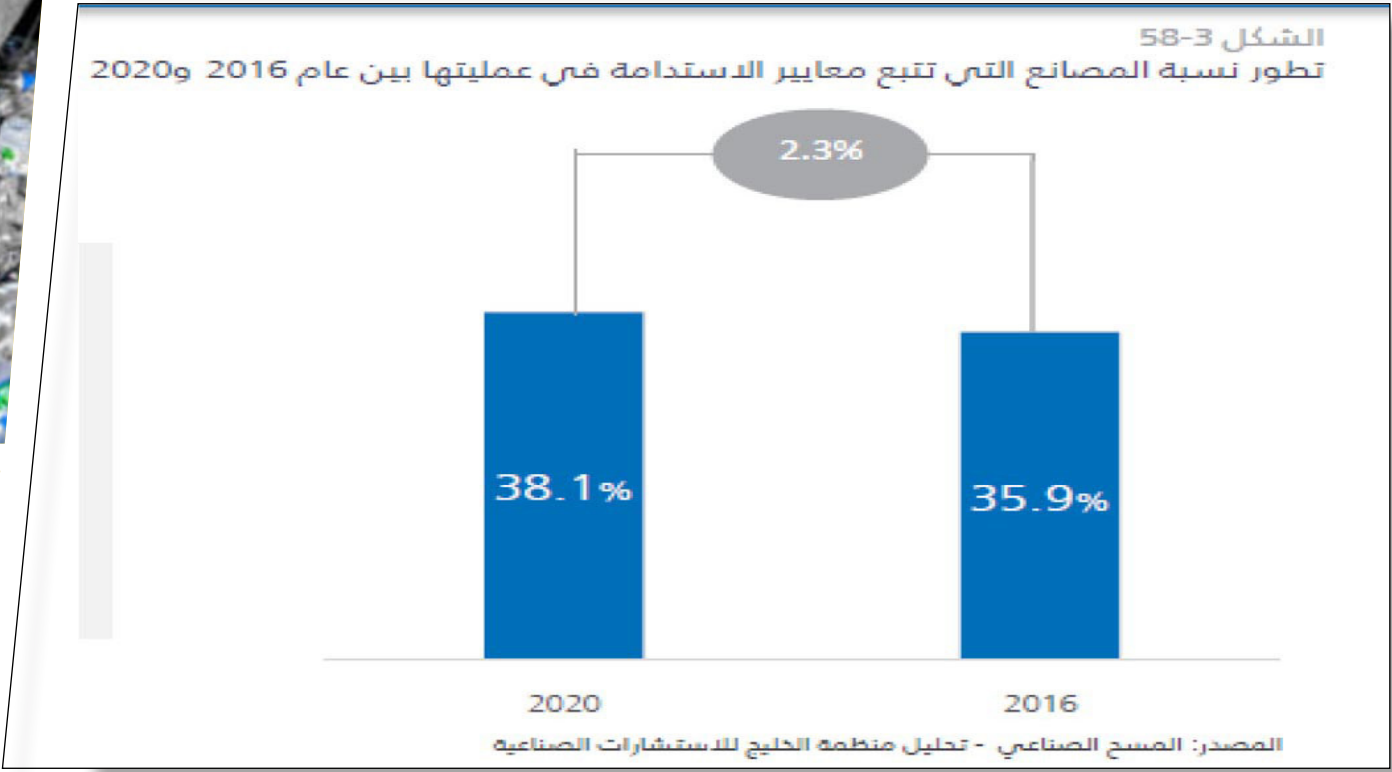
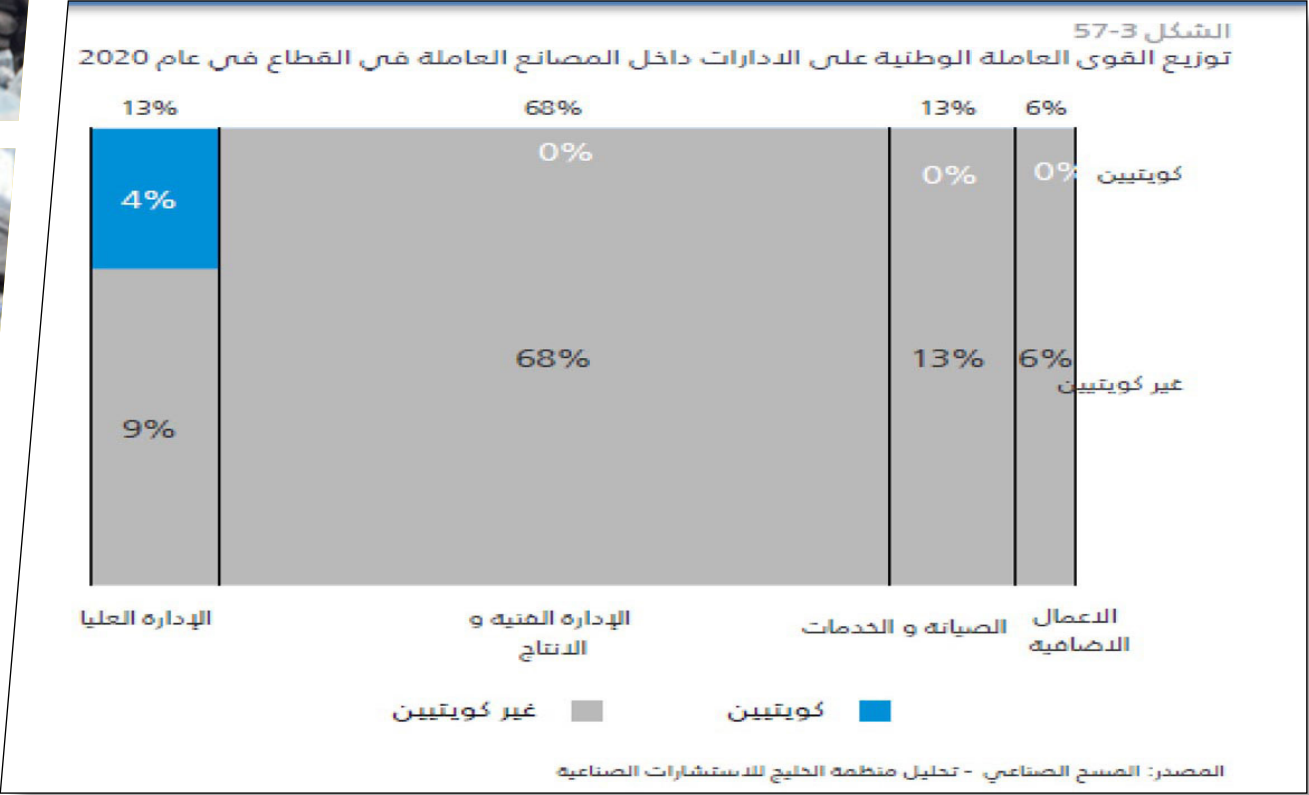
التحليل الرباعي لقطاع البلاستيك

نقاط القوة

• وجود فعال وقوي للقطاع الخاص الذي يمثل حوالي 98 % من المصانع العاملة في القطاع.

• وفرة المواد الخام (مشتقات بترولية أو كيميائية) للحصول على المواد الأولية للصناعات البلاستيكية، ولكن يجب استغلالها بالشكل المطلوب.

• ارتكاز صادرات القطاع على الأسواق الخليجية والإقليمية مما يعتبر محفز لجذب الاستثمارات حيث إن إجراءات التصدير للأسواق



2.112 مليار دينار العجز المتوقع للموازنة العامة 2024-2025

1

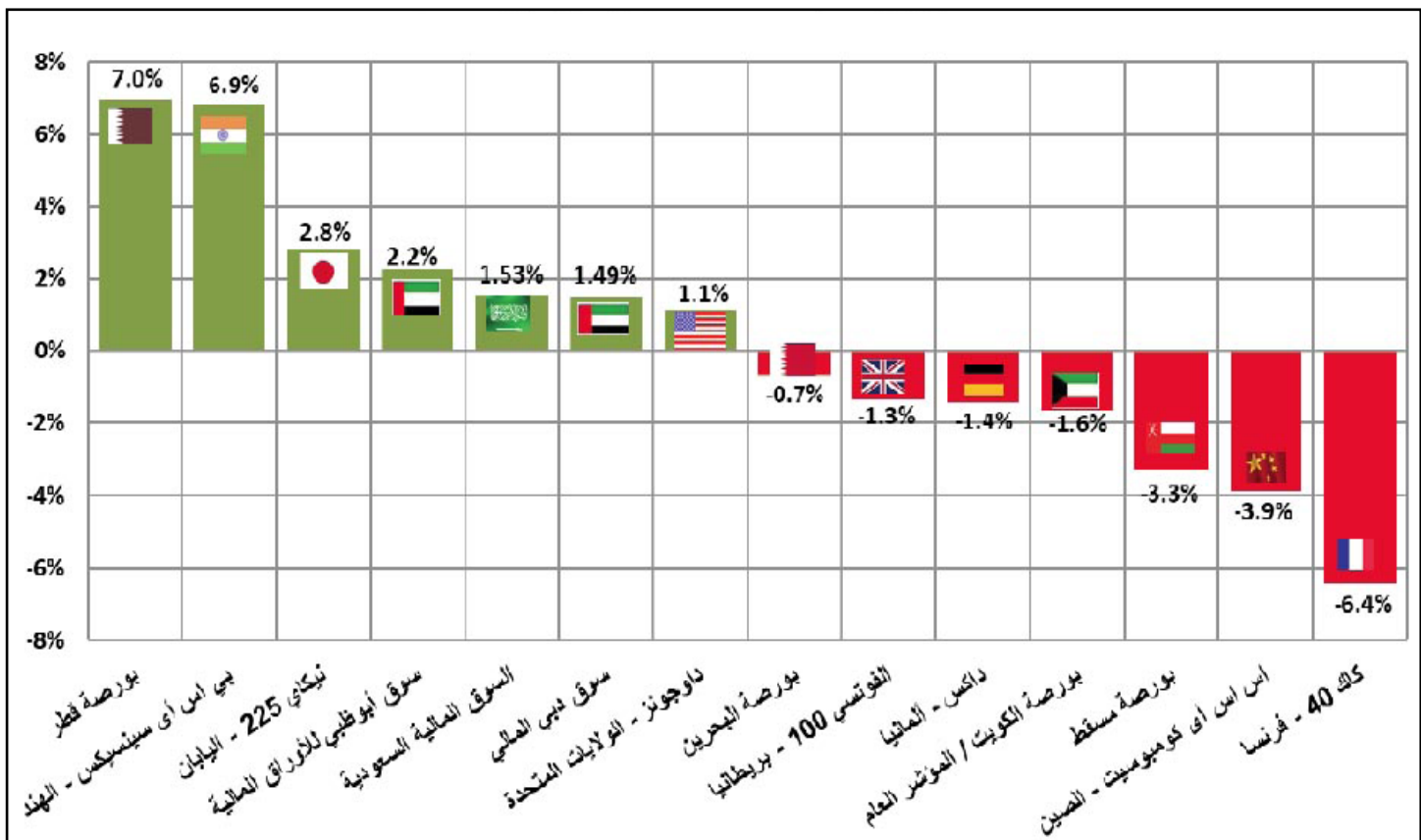
20.015 مليار دينار كويتي مجمل الإيرادات النفطية المتوقعة

2

نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 3.1% من السيولة



أداء أسواق مالية منتقاة نهاية يونيو 2024



الأسواق المالية المنتقاة نهاية يونيو 2024

في السوق الأول) تبلغ قيمتها السوقية نحو 3.5% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 20.2% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يونيو 2024، فكان كالتالي:

عام 2023 البالغ نحو 42.9 مليون دينار كويتي، ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 3.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 1.0% فقط من تلك السيولة، و 4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة (ضمنها 4 شركات

النصف الأول من العام الجاري (أي في 119 يوم عمل) نحو 6.637 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي لـ 55.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 31.7% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2023 البالغ نحو 42.4 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 30.0% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل

حيث بلغت نحو 838.5 مليون دينار كويتي، من مستوى 1.287 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 34.9% - وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يونيو، وهو الأهم، نحو 46.6 مليون دينار كويتي، أي أدنى بنحو 20.4% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مايو البالغة نحو 58.5 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في

النفط والمالية العامة - يونيو 2024

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر يونيو 2024 انتهى الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2024 / 2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يونيو نحو 84.9 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 14.9 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 21.3% عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2023/2024 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2024 أعلى بنحو 0.6% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، بينما أدنى بنحو 5.8 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90.7 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو بما قيمته نحو 1.609 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حالتهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجملة السنة المالية الحالية نحو 20.015 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.781 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.234 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.428 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 22.443 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.555 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2024 / 2025 عجزاً قيمته 2.112 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط.

أداء بورصة الكويت - يونيو 2024

كان أداء شهر يونيو أقل نشاطاً مقارنة بأداء شهر مايو، حيث انخفض معدل قيمة التداول اليومي مع أداء سلبي لجميع مؤشرات أسعار بورصة الكويت. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 1.8%، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.8%، وحققت مؤشر السوق العام انخفاضاً بنحو 1.6%، وانخفض كذلك مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 0.5%.

وانخفضت سيولة البورصة المطلقة في يونيو مقارنة بسيولة مايو



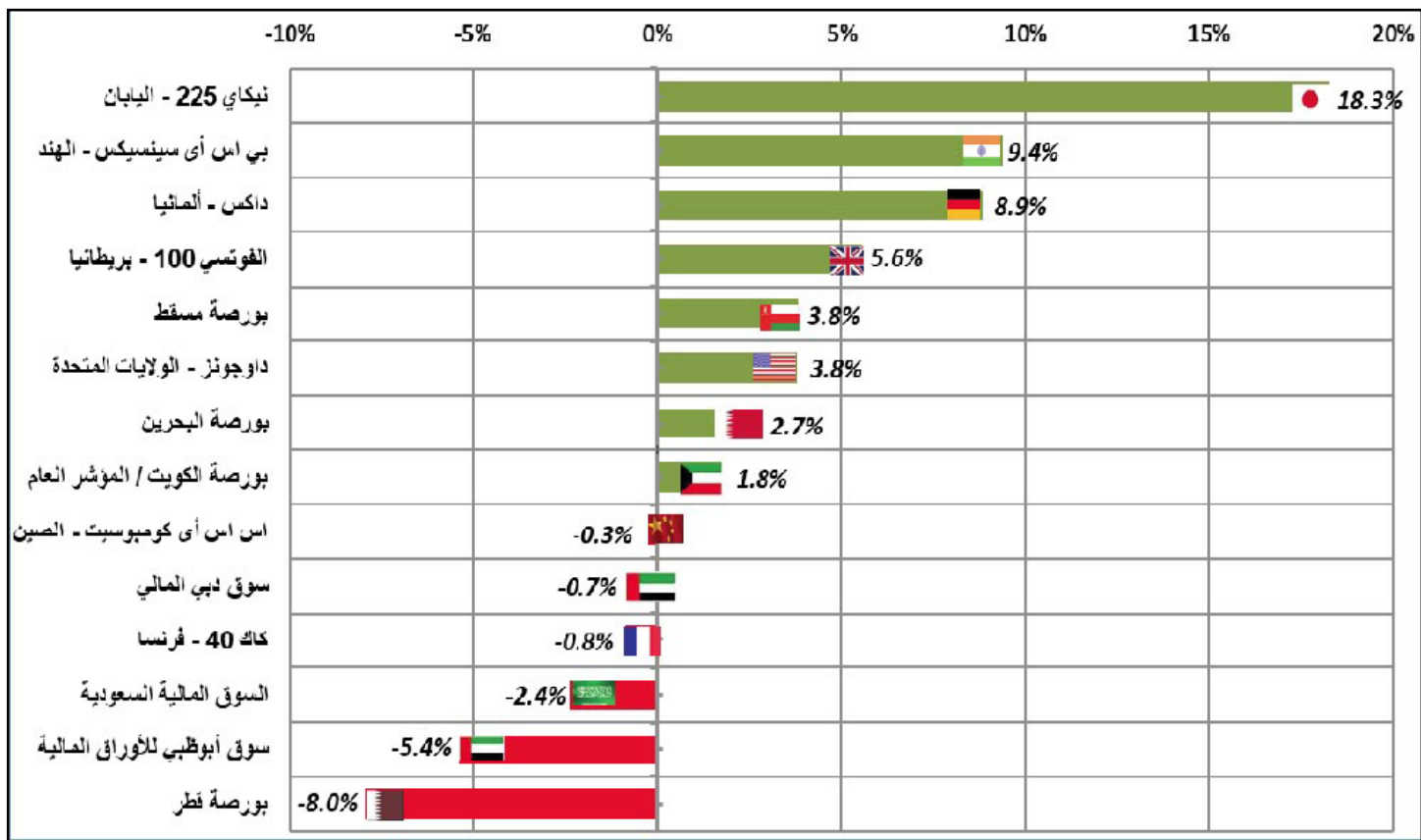
قطاع المؤسسات والشركات أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة 59.5%

3

الأفراد ثاني أكبر المساهمين في البورصة بنسبة 36.8%

4

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية يونيو 2024 مقارنة بنخاية عام 2023



الإضطراب وعدم الاستقرار لا زال يهيمن على الأوضاع الجيوسياسية

5

الخاسرين منذ بداية العام وبنحو 0.3%. وتبعته بورصة مسقط بخسائر بلغت 3.3%، أي انخفضت مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو 3.8%. وتأتي بورصة الكويت رابعة بخسائر بنسبة 1.6% - في يونيو، لتصبح أقل الاربحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 1.8%. وسجل السوق الألماني خسائر بلغت 1.4%، يليه السوق البريطاني وبورصة البحرين بنحو 1.3% - و 0.7% على التوالي، ولكنها خسائر أقل من أن تتقلهم إلى المنطقة الخاسرة منذ بداية العام.

ولازالت الأوضاع مضطربة على المستويات السياسية والجيوسياسية والاقتصادية، لذلك نتوقع أن يستمر الأداء الضبابي، أي أداء باهت غير معروف الاتجاه لأسواق العينة في شهر يوليو، ينحصر بين غلبة طفيفة للأداء الموجب أو غلبة الأداء السالب، ذلك كان حال أداء شهري مايو ويونيو. ولابد من مراقبة تطورات الأحداث السياسية مثل احتمال التحول إلى حكم اليمين المتطرف في بعض دول أوروبا ولاحقاً الولايات المتحدة، والأحداث الجيوسياسية ولها تأثير كبير في الاتجاهين، ولابد أيضاً من مراقبة سياسات الفيدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، وإن كنا نعتقد بأن بدء خفضها بات قريباً.

بمكاسب بنحو 18.3%. ويأتي سوق أبوظبي رابعاً بمكاسب بنحو 2.2% خلال شهر يونيو، هذه المكاسب قللت من خسائره منذ بداية العام إلى نحو 5.4% ليصبح ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام، وحقق السوق السعودي مكاسب بنحو 1.53%، ولكنه ظل ثالث أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 2.4%. ويتبعه في مكاسب شهر يونيو سوق دبي بنحو 1.49%، ومعها انخفضت جملة خسائره منذ بداية العام إلى نحو

أكبر الاربحين في شهر يونيو كانت بورصة قطر التي كسب مؤشرها نحو 7.0%، ولكنها ما زالت أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 8.0%. ثاني أكبر الاربحين في شهر يونيو كان السوق الهندي بتحقيقه مكاسب بنحو 6.9%، ليصبح ثاني أكبر الاربحين بنحو 9.4% مع الأداء الإيجابي قليلاً، إذ حققت 8 أسواق من أصل 14 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت، بينما حققت 6 أسواق خسائر، 4 منها أسواق خليجية.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة- يونيو 2024

شهد شهر يونيو أداءً منقسماً مناصفة لأسواق العينة، حيث بلغ عدد الأسواق الاربحة 7 أسواق والخاسرة 7 مقارنة مع نهاية شهر مايو. ومن ناحية أخرى، شهدت حصيلة أداء النصف الأول من العام الجاري تفوق الأداء الإيجابي قليلاً، إذ حققت 8 أسواق من أصل 14 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت، بينما حققت 6 أسواق خسائر، 4 منها أسواق خليجية.

كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 38.083 مليون دينار كويتي. وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى ارتفاع أيضاً، إذ استحوذ على 36.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (30.5% للفترة ذاتها 2023) و36.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (30.9% للفترة ذاتها 2023). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.450 مليار دينار كويتي، بينما اشترؤا أسهماً بقيمة 2.405 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الوحيديون 44.679 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 3.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (22.7% للفترة ذاتها 2023) و3.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (23.5% للفترة ذاتها 2023). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 244.493 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 241.945 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 2.549 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض أيضاً، فقد استحوذ على 0.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (5.0% للفترة ذاتها 2023) و0.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (5.2% للفترة ذاتها 2023). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 45.081 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 41.034 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 4.047 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 5.466 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (80.6% للفترة ذاتها 2023)، في حين اشترؤا أسهماً بقيمة 5.455 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.0% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (82.2% للفترة ذاتها 2023)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 11.972 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 16.1% (15.1% للفترة ذاتها 2023) واشترؤوا ما قيمته 1.073 مليار دينار

السوق الأول (34 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 659.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 78.7% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 84.2% من سيولته ونحو 66.3% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 15.8% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 36.9% من سيولته، نحو 21.4% لبيتك ونحو 15.9% لبنك الخليج، وحظي البنكان بنحو 29.0% من سيولة كامل السوق، وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 75.1%.

السوق الرئيسي (111 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 178.6 مليون دينار كويتي أو نحو 21.3% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 74.1% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 25.9% من سيولته ما يعني أن مستوى تركز السيولة فيه أيضاً عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 24.9%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقيين الأول والرئيسي بين ما مضى من العام الجاري والعام الفائت، نرى مؤشراً على ارتفاع في نصيب السيولة للسوق الرئيسي حتى نهاية يونيو 2024 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2023، حينها كان نصيب السوق الأول 79.1% تاركانحو 20.9% لسيولة السوق الرئيسي، وذلك تطور إيجابي إن استمر.

خصائص التداول في بورصة الكويت - يونيو 2024

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 2024/01/01 إلى 2024/06/30»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 59.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (41.4% للفترة ذاتها 2023) و58.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.8% للفترة ذاتها 2023). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 3.955 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 3.917 مليار دينار

3

سيولة يونيو في البورصة
تراجعت 34.9%
إلى 838.8 ألف دينار

4

السوق الأول بنحو 659.5
مليون دينار كويتي أو ما نسبته
78.7% من سيولة البورصة

البيان	الاسبوع السابع والعشرون 2024/07/04	الاسبوع السادس والعشرون 2024/06/27	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	605.7	607.5	-0.3%
مؤشر السوق العام	6,983.9	6,967.1	0.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	169,664,463	193,038,129	
المعدل اليومي (د.ك)	33,932,893	38,607,626	-12.1%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	618,944,068	695,374,724	
المعدل اليومي (أسهم)	123,788,814	139,074,945	-11.0%
عدد الصفقات	52,891	59,745	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	10,578	11,949	-11.5%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	20,660,148	12.2%
بنك الخليج	14,478,697	8.5%
بنك الكويت الوطني	10,712,240	6.3%
شركة مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة	10,331,735	6.1%
شركة عقارات الكويت	7,440,635	4.4%
الإجمالي	63,623,455	37.5%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	60,720,875	35.8%
قطاع الخدمات المالية	45,194,544	26.6%
قطاع الصناعة	22,748,620	13.4%
قطاع العقار	18,971,337	11.2%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	9,457,426	5.6%

الاسبوع السابع والعشرون 2024/07/04	الاسبوع السادس والعشرون 2024/06/27	
18	8	عدد شركات ارتفعت أسعارها
9	18	عدد شركات انخفضت أسعارها
2	3	عدد شركات لم تتغير أسعارها
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 605.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.8 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما مرتفعاً بنحو 4.0 نقطة أي ما يعادل 0.7% عن إقفال نهاية عام 2023. وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت					
إسم الشركة		يوم الخميس 2024/07/04	يوم الخميس 2024/06/27	الفرق %	إقفال 2023
1	بنك الكويت الوطني	716.9	727.3	(1.4)	718.1
2	بنك الخليج	260.6	268.1	(2.8)	251.8
3	البنك التجاري الكويتي	528.4	516.0	2.4	536.7
4	البنك الأهلي الكويتي	230.8	218.1	5.8	176.6
5	بنك الكويت الدولي	232.0	225.7	2.8	184.6
6	بنك برقان	270.5	272.1	(0.6)	242.8
7	بيت التمويل الكويتي	3,556.4	3,540.8	0.4	3,312.4
قطاع البنوك		747.9	750.7	(0.4)	720.2
8	شركة التسهيلات التجارية	132.1	129.9	1.7	114.8
9	شركة الاستثمارات المالية الدولية	996.5	996.9	(0.0)	921.8
10	شركة الاستثمارات الوطنية	312.1	307.0	1.7	300.7
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	390.9	390.9	0.0	363.2
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	90.5	97.2	(6.9)	92.8
قطاع الاستثمار		273.2	272.7	0.2	253.9
13	شركة الكويت للتأمين	120.2	117.1	2.6	103.6
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,512.3	1,674.5	(9.7)	1,631.1
15	الشركة الأهلية للتأمين	306.4	351.5	(12.8)	252.5
16	شركة وربة للتأمين	179.1	176.6	1.4	124.5
قطاع التأمين		409.8	446.9	(8.3)	404.6
17	شركة عقارات الكويت	468.6	436.2	7.4	399.2
18	شركة العقارات المتحدة	116.7	116.2	0.4	113.7
19	الشركة الوطنية العقارية	317.2	321.1	(1.2)	242.6
20	شركة الصالحية العقارية	1,838.6	1,847.5	(0.5)	1,818.8
القطاع العقاري		314.5	307.5	2.3	277.4
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	330.2	324.2	1.9	293.0
22	شركة أسمنت الكويت	265.3	263.8	0.6	202.0
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	611.1	573.1	6.6	523.6
القطاع الصناعي		294.8	285.6	3.2	255.6
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	849.9	808.5	5.1	751.4
25	شركة أجياليتي للمخازن العمومية	2,150.3	2,142.5	0.4	3,965.7
26	شركة الاتصالات المتنقلة	666.0	650.4	2.4	843.9
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	34.5	37.2	(7.3)	29.6
قطاع الخدمات		856.4	842.1	1.7	1,264.0
28	شركة نقل وتجارة المواشي	95.0	94.2	0.8	81.7
قطاع الأغذية		437.8	437.6	0.0	434.6
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	640.1	625.4	2.4	699.0
الشركات غير الكويتية		178.3	177.6	0.4	181.3
مؤشر الشال		605.7	607.5	(0.3)	601.7

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

هيئة أسواق المال تناقش آخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل «الإرهاب»

ولاحته التنفيذية أو القرارات الوزارية والتعليمات ذات الصلة.

الملاحظات ذات الصلة بمواد عدة من مواد الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة والتي يتم رصدها من خلال المهام التي تنفذها فرق التفتيش الميداني لدى الهيئة.

وفي ختام الورشة، وقبل الإجابة على استفسارات المشاركين، أشار المحاضران إلى التزام دولة الكويت بتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) عموماً والتوصية رقم (35) المحددة للعقوبات المترتبة على المخالفات المرتكبة بصورة خاصة. كما شدد على ضرورة الإحاطة بالتدابير والجزاءات المحددة في المادة رقم (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منوهاً لاستمرار المسألة التأديبية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.



والجهات التي تتقدم إليها بطلبات الترخيص حيث عرضت للفئة المستهدفة بتلك النماذج، ومحتوياتها. كما عرضت للملاحظات المتعلقة بها. المادة (8-1) من الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة والتي أجازت للهيئة أن تفرض واحداً أو أكثر من التدابير والجزاءات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلك الدول، حيث عرضت لمبادرة الهيئة لهذا النموذج الذي تم اعتماده كنموذج استرشادي من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية في سبتمبر من عام 2021، كما أوضحت أهداف العمل بهذا النموذج، وبياناته، وآلية العمل به، وقائمة الجهات الراغبة بالتعامل بموجبه. النماذج الجديدة لإجراءات العناية الواجبة التي يتم استيفاؤها من قبل الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة،

هذا، وقد تناولت الورشتان اللتان تولى مهام تقديمهما كل من زياد يعقوب الفليح رئيس قطاع الإشراف وإطارق محمد الجطيلي مدير دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الهيئة، موضوعهما عبر محاور رئيسية أربعة، أتت وفق التالي: النموذج الموحد لمعرفة العميل «اعرف عميلك» «KYC» الخاص بطلب فتح حسابات تداول لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقيمين في

في إطار سعي هيئة أسواق المال لتحقيق أهدافها المحددة في المادة الثالثة من قانونها رقم (7) لسنة 2010 بما في ذلك «توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميتها»، وتطبيقاً للمبادرات التوعوية التي تأتي تنفيذاً لتوصيات اجتماعات لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة إحاطة العامة بتطورات أنشطة الأوراق المالية، واطلاع الجهات الخاضعة لإشراف هيئات أسواق المال على أبرز المستجدات المتصلة بأنشطة الأوراق المالية، ومنها بطبيعة الحال المستجدات المتصلة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الهيئة تحرص على تنفيذ فعاليات توعوية مختلفة الأنشطة والفئات المستهدفة.

وفي هذا السياق نفذت هيئة أسواق المال ورشتي عمل توعويتين استهدفتا ممثلي الأشخاص المرخص لهم الخاضعين لإشراف الهيئة.

45.6 مليار درهم حجم سوق إدارة الفعاليات في الإمارات خلال 2024

مساهمة قوية

وفي فبراير الماضي أعلنت مجموعة أدنيك عن تضاعف قيمة المساهمات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لقطاعات أعمال المجموعة السبعة مجتمعة في اقتصاد أبوظبي ودولة الإمارات، لتصل إلى 7.37 مليارات درهم في عام 2023، بنسبة زيادة قدرها 107 % مقارنة بعام 2022 التي بلغت 3.56 مليارات درهم، لتكون الأكبر في تاريخ المجموعة منذ تأسيسها في عام 2005.

ووفق التقرير الصادر عن مركز دبي التجاري العالمي، ارتفاع إجمالي الناتج الاقتصادي للفعاليات الكبرى الذي بلغ 18.28 مليار درهم عام 2023 بفضل إقامة 76 إجمالي 301 فعالية تم تنظيمها واستضافتها خلال العام الماضي، وبلغت القيمة الاقتصادية المحتجة ضمن الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي 10.53 مليار درهم، بنسبة قدرها 58 % من إجمالي الناتج الاقتصادي للفعاليات، كما أسهمت فعاليات المركز التجاري في دعم 69.281 وظيفة، وتحقيق دخلٍ أسري بنحو 3.36 مليار درهم.



ذات الشهرة العالمية التي تقام في الدولة. ولفت التقرير إلى أن اللاعبين الرئيسيين العاملين في صناعة إدارة الفعاليات يستحوذون على الحصة الأكبر من سوق إدارة الفعاليات وتعمل الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم على زيادة تواجدها في السوق من خلال تأمين عقود جديدة والاستفادة من ديناميكيات السوق.

الطيران الدولية مثل طيران الإمارات والاتحاد للطيران، التي توفر سفراً دولياً على مستوى عالمي، عوامل ذات أهمية متزايدة في توسع صناعة السياحة في البلاد. وأكد التقرير أن الأحداث الرياضية تلعب دوراً كمحفز لنمو قطاع العاليات والسياحة ككل وكثيراً ما يجمع رواد الأحداث الرياضية هذا مع السياحة المحلية. وأضاف: تقع الرياضة في

الطيران الدولية مثل طيران الإمارات والاتحاد للطيران، التي توفر سفراً دولياً على مستوى عالمي، عوامل ذات أهمية متزايدة في توسع صناعة السياحة في البلاد. وأكد التقرير أن الأحداث الرياضية تلعب دوراً كمحفز لنمو قطاع العاليات والسياحة ككل وكثيراً ما يجمع رواد الأحداث الرياضية هذا مع السياحة المحلية. وأضاف: تقع الرياضة في

التجمعات العامة لأغراض محددة مثل العطلات مهمة جداً. وقال التقرير إن دولة الإمارات هي إحدى أهم دول الخليج التي قدمت مساهمة كبيرة في قطاع الضيافة وساعد الموقع المتميز للبلاد، والتوسع السريع لشركات الطيران والبنية التحتية الأفضل للنقل على نمو قطاع الفعاليات حيث تبعد دولة الإمارات مسافة ثماني ساعات فقط بالطائرة عن ثلثي سكان العالم وتعد شركات

في تقرير أصدرته «مورد إنتليجانس» لأبحاث السوق، يبلغ حجم سوق إدارة الفعاليات في الإمارات نحو 45.6 مليار درهم (12.43 مليار دولار) في عام 2024. وتوقع التقرير، أن يصل حجم السوق إلى 82 مليار درهم (22.35 مليار دولار) بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.45 % خلال الفترة (2024-2029).

وأكد التقرير أن دولة الإمارات تشتهر بفعاليتها المتقنة التي تجذب كبار العملاء وكبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم مضيفاً أنه مع إدراك المزيد من الشركات والأفراد لقيمة إقامة الفعاليات لتعزيز صورة علامتهم التجارية وخلق تجارب خاصة للزوار، فمن المتوقع أن ينمو قطاع الفعاليات في الدولة بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة. وأوضح التقرير أهمية التوجه الحالي للتكامل مع تطبيقات التكنولوجيا لتعزيز تجربة الأحداث والفعاليات حيث يتضمن ذلك التكامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وشاشات العرض التفاعلية والواقع الافتراضي والمعزز والمزيد، علاوة على ذلك

في تقرير أصدرته «مورد إنتليجانس» لأبحاث السوق، يبلغ حجم سوق إدارة الفعاليات في الإمارات نحو 45.6 مليار درهم (12.43 مليار دولار) في عام 2024. وتوقع التقرير، أن يصل حجم السوق إلى 82 مليار درهم (22.35 مليار دولار) بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.45 % خلال الفترة (2024-2029).

وأكد التقرير أن دولة الإمارات تشتهر بفعاليتها المتقنة التي تجذب كبار العملاء وكبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم مضيفاً أنه مع إدراك المزيد من الشركات والأفراد لقيمة إقامة الفعاليات لتعزيز صورة علامتهم التجارية وخلق تجارب خاصة للزوار، فمن المتوقع أن ينمو قطاع الفعاليات في الدولة بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة. وأوضح التقرير أهمية التوجه الحالي للتكامل مع تطبيقات التكنولوجيا لتعزيز تجربة الأحداث والفعاليات حيث يتضمن ذلك التكامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وشاشات العرض التفاعلية والواقع الافتراضي والمعزز والمزيد، علاوة على ذلك

بنك قطر الوطني QNB: اقتصادات رابطة آسيان تتمتع بالمرونة النسبية في مواجهة التغيرات المفاجئة

أما بخصوص إندونيسيا فقد بين التقرير عودتها إلى موقف العجز في الحساب الجاري حالياً. ويأتي ذلك بعد فترة قصيرة استفادت فيها البلاد من طفرة السلع الأساسية التي عززت إيراداتها الخارجية، بفضل ارتفاع أسعار الفحم والغاز وزيت النخيل. وفي الواقع، من المتوقع حالياً أن تعاني البلاد من عجز في الحساب الجاري يبلغ حوالي 1 % من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ومن المتوقع أن يستمر العجز لفترة أطول، حيث أن تنفيذ مجموعة كبيرة من مشاريع الإنفاق الرأسمالي سوف يتطلب المزيد من الواردات. وتبلغ احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية لدى إندونيسيا 136 مليار دولار أمريكي، وتغطي 112 % من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات الأجنبية.

في الحساب الجاري. ومع وجود عجز تجاري كبير يتم تعويضه حالياً بشكل جزئي فقط من خلال التدفقات الكبيرة من التحويلات المالية من العمال الفلبينيين المغتربين، فمن المتوقع أن تعاني البلاد من عجز في الحساب الجاري يصل إلى حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي. في حين يرجع العجز جزئياً إلى الدفعة القوية من الاستثمار الذي تشدد الحاجة إليه، فإن تدهور المركز الخارجي يظل كبيراً حتى الآن. ولفت في هذا السياق إلى امتلاك السلطات النقدية احتياطيات وافرة من العملات الأجنبية، حيث تغطي الاحتياطيات الرسمية البالغة 103 مليار دولار أمريكي، أي 196 % من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات الأجنبية.

والسلع الأساسية كثيفة الاستهلاك، فقد تأثرت ماليزيا بشكل إيجابي بالطفرة الكبيرة في أسواق السلع الأساسية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة فوائض الحساب الجاري. وتعتبر مقاييس كفاية الاحتياطيات الأجنبية في ماليزيا أقل بكثير من تلك الخاصة بتياندا، حيث يحتفظ البنك المركزي بما يقرب من نصف كمية احتياطيات العملات الأجنبية التي تحتفظ بها تايلاند عند 113 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، لا تزال ماليزيا في المنطقة الآمنة ضمن مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات الأجنبية بتغطية تبلغ 115 %.

ورأى التقرير الفلبين مقترضاً خارجياً رئيسياً، مما يعني أنها تعاني من عجز بالرغم من تعرضها الشديد لتأثيرات الدورة الاقتصادية العالمية (الصادرات الصناعية والسياحة). وبالرغم من أن السياحة الدولية لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، فإن الوضع يظل مستقرًا. وتواصل البلاد تحقيق فوائض كبيرة في الحساب الجاري، مما ساعدها على جمع 221 مليار دولار أمريكي من احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية، وهو ما يغطي بشكل مريح 209 % من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات الأجنبية. كما اعتبر التقرير ماليزيا، وهي منتج كبير للسلع المصنعة والسلع الأساسية، إحدى الاقتصادات المرنة الأخرى في رابطة آسيان، حيث حققت البلاد أيضاً فوائض مستمرة في الحساب الجاري لسنوات. وباعتبارها دولة مصدرة رئيسية للنفط

ويتعين على البلدان التي لديها احتياجات تمويل خارجية كبيرة أن تمولها إما من خلال زيادة رؤوس الأموال الأجنبية أو السحب من احتياطياتها من العملات الأجنبية. وقال التقرير أنه يمكن أن تكون الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بمثابة مصد مهم لاستيعاب الصدمات الخارجية. ومع ذلك، ينبغي النظر في مستوى احتياطيات العملات الأجنبية في السياق الملائم، بما في ذلك ليس فقط احتياجات التمويل الخارجي قصيرة الأجل، ولكن أيضاً المقاييس الكلية الرئيسية الأخرى. وأشار التقرير إلى أن تايلاند لا تزال في وضع جيد يسمح لها بتحمل التغيرات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال على

أكد بنك قطر الوطني QNB / أن اقتصادات رابطة آسيان الكبيرة تتمتع بالمرونة نسبياً في مواجهة التغيرات المفاجئة في معنويات المخاطرة لدى المستثمرين وتدفقات رؤوس الأموال. واعتبر بنك قطر الوطني QNB في تقريره الأسبوعي هذه المرونة مصدراً رئيسياً للدعم في سياق ارتفاع حالة عدم اليقين المرتبطة بالظروف النقدية العالمية وتقلبات أسعار صرف العملات الإقليمية. وركز التقرير على تحليل الاقتصادات الكبيرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مثل إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين من خلال تقييم نقاط الضعف الخارجية من خلال بعدين: احتياجات التمويل الخارجي والمستوى العام لاحتياطيات العملات الأجنبية الرسمية.

أكد بنك قطر الوطني QNB / أن اقتصادات رابطة آسيان الكبيرة تتمتع بالمرونة نسبياً في مواجهة التغيرات المفاجئة في معنويات المخاطرة لدى المستثمرين وتدفقات رؤوس الأموال. واعتبر بنك قطر الوطني QNB في تقريره الأسبوعي هذه المرونة مصدراً رئيسياً للدعم في سياق ارتفاع حالة عدم اليقين المرتبطة بالظروف النقدية العالمية وتقلبات أسعار صرف العملات الإقليمية. وركز التقرير على تحليل الاقتصادات الكبيرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مثل إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين من خلال تقييم نقاط الضعف الخارجية من خلال بعدين: احتياجات التمويل الخارجي والمستوى العام لاحتياطيات العملات الأجنبية الرسمية.

زيادة القيمة السوقية لـ «تكنو كيو» بعد إدراجها في سوق الشركات الناشئة ببورصة قطر



قالت الشركة القطريّة للأنظمة الإلكترونيّة – تكنو كيو: إنّ إدراجها في سوق الشّركات النّاشئة لبورصة قطر، هو الإدراج الرابع لشركة قطريّة في هذه السوق الواعدة. وأشارت إلى إدراج 84,500,000 سهم تحت رمز TQES، بسعر إدراج قدره 2,90 ريال قطريّ للسهم. ولقي هذا الإدراج نجاحًا في السوق، حيث بلغ سعر الافتتاح 3.81 ريال قطري للسهم، وسعر الإغلاق 3,67 ريال قطري، ما انعكس زيادة كبيرة في القيمة السوقية للشركة، قدرها 26.5 %.

وقال عبدالله الأنصاري، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لتكنو كيو: «مع بدء أسبوع العمل الجديد، الأول لنا كشركة مساهمة عامة مدرجة، يمكننا أن نشعر بجوّ مُفعم بالإيجابية والفرص. بصفتنا شركة قطرية تأسست بناءً على قيم ريادة الأعمال، يُسعدنا أن نكون رابع شركة قطرية يتم إدراجها في سوق الشركات الناشئة ببورصة قطر،

آملين أن تُنير الدرب للجيل القادم من المبتكرين. ويسرّني أن ينظر رؤاد الأعمال الشباب، من كافة أرجاء المنطقة، إلى رحلتنا – التي استلهاها شابان حديثا التخرّج – كمصدر إلهام من أجل تحقيق نجاحاتهم الخاصة. يفخر وطننا بوجود بيئة عمل حيوية ومتطورة على الدوام، تحتضن الابتكار، وتُدرِك أهمية الرقمنة، وهي حقيقة ساعدتنا على النمو والازدهار».

من جهته، قال زياد الجيدة، العضو المنتدب والمؤسس المشارك لتكنو كيو: «هذه رحلة مستمرة منذ 28 عامًا، وما زالت تُخلّق عالياً، لا سيما بعد بدء تداول أسهم تكنو كيو لأول مرة في سوق الشّركات الناشئة ببورصة قطر. إنّ إدراج الشركة ليس نهاية المطاف، لأننا لا ننوي إبطاء مسيرتنا. لقد بدأنا العمل من خلال التركيز على المرحلة القادمة من مسيرة نموّنا، مع الالتزام المستمر بتقديم القيمة لعملائنا ومساهميننا على حدّ سواء، ممن

تُعتبر مصالحهم في صلب عملياتنا واهتماماتنا».

تأسست تكنو كيو عام 1996، وتخصّصت حينها في سوق السينما المنزلية، وذلك قبل أن توسع أعمالها بشكل كبير على مدار العقود الثلاثة الماضية، مستفيدةً من التحوّل الرقمي السريع في قطر، الذي يسعى لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية قطر الوطنية 2030. ويعمل في الشركة اليوم أكثر من 360 موظفًا.

تُعتبر الشركة نواةً صلبةً لبيئة القطاع الخاص الإقليمي، إذ تشمل محفظة أعمالها تصميم وتنفيذ أحدث أنظمة إلكترونيات سباق السيارات لبطولة سباق سيارات عالمي في قطر، وإنشاء وتركيب أنظمة مراقبة أمنية متطورة للدخول إلى عدد من استادات كرة القدم لفعاليّة رياضية دولية كبرى، وتوريد وتركيب أنظمة دوائر تلفزيونية مغلقة، وأنظمة مراقبة الدخول لأكبر مستشفى في قطر.

الصناديق الاستثمارية تقود أسواق المال الإماراتية للارتفاع

بنهاية الأسبوع الأسبق. وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دبي بما يقارب 3.3 مليار درهم لتبلغ نحو 682 مليار درهم وفقا لأسعار الإغلاق أمس مقارنة مع 678.7 مليار درهم في نهاية تداولات الأسبوع الأسبق. وتظهر بيانات سوق دبي المالي أن قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال الأسبوع الماضي قد بلغت نحو 718 مليون درهم لتشكل ما يقارب من 41.17 % من إجمالي قيمة المشتريات، فيما بلغت قيمة مبيعات الأجانب من الأسهم خلال نفس الفترة نحو 823 مليون درهم لتشكل ما نسبته 47.18 % من إجمالي قيمة المبيعات، ونتيجة لهذه التطورات فقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي نحو 105 مليون درهم، صافي بيع.

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسسيين خلال الأسبوع الماضي في سوق دبي المالي حوالي 1.22 مليار درهم لتشكل ما نسبته 70.4 % من إجمالي قيمة التداول، وفي المقابل بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين المؤسسيين خلال نفس الفترة حوالي 1.125 مليار درهم لتشكل ما نسبته 64.50 % من إجمالي قيمة التداول، ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار المؤسسي خلال الفترة نحو 103 ملايين درهم، صافي شراء.



دبي المالي نحو 1.745 مليار درهم خلال الأسبوع الماضي، توزعت على 45.7 ألف صفقة أبرمت خلال الجلسات الخمس الماضية وتم من خلالها تداول 840 مليون سهم. وأغلق المؤشر العام للسوق مرتفعا بنحو 40 نقطة فوق مستوى إغلاقه السابق تعادل زيادة بنسبة 1 % تقريبا، ليصل إلى مستوى 4070 نقطة أمس مقارنة مع 4030 نقطة

للشركات المدرجة في سوق العاصمة أبوظبي عند مستوى 2.796 تريليون درهم وفقا لأسعار الإغلاق الرسمية المسجلة لها بنهاية جلسة التداول أمس الجمعة، مقارنة مع قيمتها بنهاية جلسة التداول يوم الجمعة الأسبق.

سوق دبي

وبلغت قيمة التداول في سوق

ملحوظاً للصناديق والمحافظ الاستثمارية التي بلغت محصلة تداولاتها نحو 300 مليون درهم صافي شراء.

وارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 78 نقطة تعادل زيادة بنسبة 0.86 % ليغلق عند مستوى 9139 نقطة، معززاً مركزه فوق حاجز الـ 9000 نقطة. وبلغت قيمة التداولات خلال

قاد المستثمرون المؤسسيون أسواق المال المحلية للارتفاع خلال الأسبوع الماضي، لتغلق في المنطقة «الخضراء»، وذلك بدعم من السيولة الجديدة التي ضختها المحافظ والصناديق الاستثمارية بقيمة 403 ملايين درهم «صافي شراء» من أسهم الشركات المدرجة في السوقين، ما يعتبر مؤشرا على توقعات المستثمرين المؤسسيين المتفائلة لأداء أسواق المال الإماراتية خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع اقتراب إعلان الشركات المدرجة عن نتائج أعمالها للربع الثاني من 2024.

كما تظهر البيانات، أن المستثمرين الأجانب ضخوا ما يقارب 413 مليون درهم سيولة جديدة في أسهم الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهو الأمر الذي عزز تماسك السوق فوق حاجز الـ 9000 نقطة خلال الأسبوع.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات في سوق المال بالدولة نحو 8.5 مليار درهم خلال الجلسات الخمس الماضية.

سوق أبوظبي

وتظهر بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية أن المستثمرين الأجانب ضخوا سيولة جديدة للاستثمار في الأسهم المدرجة بالسوق بلغت قيمتها نحو 413 مليون درهم (صافي شراء) وذلك كمحصلة لتداولاتهم خلال الجلسات الخمس الماضية.

كما أظهرت البيانات، أن تداولات الأسبوع الماضي شهدت نشاطاً

صناديق التحوط تزيد رهاناتها على صعود النفط بعد ارتفاعه 14 % من بداية يونيو

انخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين والديزل في الولايات المتحدة، غرس الأمل في السوق بأن الطلب في الصيف لن يكون سيئا على الإطلاق وسط تزايد التفاؤل في الولايات المتحدة مع تخفيض أسعار الفائدة في سبتمبر. وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، حققت أسعار النفط الخام الأمريكي مكسبا أسبوعيا للمرة الرابعة على التوالي، إذ أظهر انخفاض المخزونات زيادة في الطلب، لتبلغ 83.16 دولار للبرميل عند التسوية. كما سجلت العقود الآجلة لخام برنت ارتفاعا أسبوعيا طفيفا بنسبة 0.15 %، لتبلغ 86.54 دولار للبرميل عند التسوية.

الماضي، يعزز التوقعات بتخفيض أسعار الفائدة، لكن بعض التجار يدرسون ما إذا كان التباطؤ الاقتصادي سيضر المستهلكين الأمريكيين ويقلص الطلب على النفط. وعد التقرير أن ضعف الطلب في آسيا أدى إلى تقليص بعض التفاؤل الأخير، كما تظهر المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أيضا علامات الانحسار.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي، أنه لا يمكن إنكار أن المعنويات في أسواق النفط صعودية، حيث سجل خام غرب تكساس الوسيط وبرنت مكاسب أسبوعية أخرى. وأضاف التقرير، أن المزيج الثلاثي من

مزيد من النفط من المخزونات، حيث إن مزيد من التخفيضات من المفترض أن يدعم تعافي أسعار النفط بشكل أكبر.

ونوه التقرير بارتفاع سعر النفط الخام بنسبة 14 % تقريبا منذ أوائل يونيو، ويرجع ذلك جزئيا إلى التوقعات الإيجابية للطلب خلال فصل الصيف، حيث تشير الفترات الزمنية الصعودية إلى استهلاك صحي على المدى القريب.

وأفاد بأنه تم دعم الارتفاع الأخير من خلال المعنويات الإيجابية في جميع أنحاء الأسواق، كما أن التراجع في التوظيف ونمو الأجور في الولايات المتحدة الشهر

تكساس في وقت مبكر من يوم الإثنين، قد يهدد بعض إنتاج النفط، لافتا إلى أن العاصفة دفعت المتداولين إلى تقييم مخاطر موسم الأعاصير المشحون للغاية، بوصفه أول إعصار من الفئة الخامسة يضرب المحيط الأطلسي على الإطلاق.

وبحسب التقرير، أرجع الاتجاه الصعودي إلى صدور بيانات عن أكبر انخفاض في المخزونات الأمريكية منذ عام تقريبا، ما يشير إلى تشديد الإمدادات، لافتا إلى ارتفاع استهلاك البنزين على أساس 4 أسابيع للمرة الأولى منذ عام.

ويرغب المستثمرون في مراقبة بيانات المخزونات لمعرفة ما إذا كان الانخفاض الأخير مجرد حالة شاذة أو ما إذا كان سيتم سحب

مالت صناديق التحوط إلى التوقعات الصعودية لأسعار النفط الخام، واستحوذت على أكبر مركز طويل الأمد على خام برنت في 7 أسابيع، بحسب بيانات «إنتركونتيننتال إكسيتشينج»، وهي شركة أمريكية تقوم بتشغيل بورصات عالية وغرف مقاصات.

وسجلت أسعار النفط ارتفاعها الأسبوعي الرابع على التوالي، مع انخفاض المخزونات الأمريكية وإعصار بيريل الذي يهدد بتوقف الإنتاج البحري في الولايات المتحدة الأمريكية.

في سياق متصل، ذكر تقرير «ريچ زون» الدولي، أن استعادة العاصفة الاستوائية بيريل وضع الإعصار وضرب شمال المكسيك أو جنوب

170 مليار دولار

خسارة العملات المشفرة في 24 ساعة

1

ديناميكيات السوق العكسية تسببت في فئشل الارتفاع المستدام لسعر البيتكوين

2

تراجع حجم السيولة في صناديق دفع الأسعار للتراجع الحاد

ارتفاع سرقات العملات الرقمية إلى 1.4 مليار دولار في النصف الأول 2024

• متوسط السرقة زاد بمقدار 1.5 مرة على أساس سنوي

شهدت حوادث سرقة العملات الرقمية من خلال الاختراقات ارتفاعاً كبيراً في النصف الأول من عام 2024، حيث تضاعفت الخسائر إلى أكثر من الضعف لتصل إلى أكثر من 1.38 مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. أبلغت شركة تحليلات البلوك تشين TRM Labs عن هذه الزيادة الحادة، وعزت ذلك إلى مزيج من الهجمات واسعة النطاق وارتفاع قيم العملات الرقمية.

ووفقاً لشركة TRM Labs، نما متوسط السرقة بمقدار 1.5 مرة على أساس سنوي. وأشار آري ريدبوري، الرئيس العالمي للسياسة في مختبرات TRM Labs، إلى أن البنية التحتية الأمنية لنظام العملات الرقمية لم تتغير بشكل أساسي. ومع ذلك، فإن الزيادة في قيمة الرموز المختلفة، بما في ذلك البيتكوين والإيثر وسولانا، جعلت خدمات التشفير أهدافاً أكثر جاذبية لمجرمي الإنترنت، مما قد يؤدي إلى المزيد من عمليات السطو الكبيرة.

وقد لوحظ انتعاش أسعار العملات الرقمية من أدنى مستوياتها التي شهدتها في أواخر عام 2022، حيث وصلت البيتكوين إلى أعلى مستوى لها في مارس 2024، حيث بلغت 73,803.25 دولاراً أمريكياً. يأتي هذا التعافي في أعقاب انهيار بورصة العملات الرقمية التابعة لسام بانكنام-فريد، FTX، والذي كان له تأثير كبير على السوق.

كانت واحدة من أكبر السرقات التي تم الإبلاغ عنها هذا العام تتعلق ببورصة العملات الرقمية اليابانية DMM Bitcoin، والتي عانت من خسارة تقريبية قدرها 308 مليون دولار من البيتكوين بسبب ما وصفته الشركة بأنه «تسريب غير مصرح به». حوادث بهذا الحجم غير شائعة نسبياً، ولكن تظل شركات العملات الرقمية أهدافاً عالية الخطورة للقرصنة والهجمات الإلكترونية. وبالمقارنة، بلغ إجمالي مبلغ العملات الرقمية المسروقة في عام 2022 حوالي 900 مليون دولار. ويشمل هذا الرقم السرقة البارزة من شبكة بلوك تشين المرتبطة بلعبة أكسي إنفينيتي على الإنترنت، حيث تمت سرقة أكثر من 600 مليون دولار.

وقد ربطت الولايات المتحدة هذه السرقة بالتحديد بقرصنة كوريا الشمالية، الذين اتهمهم الأمم المتحدة بشن هجمات إلكترونية لتمويل برامج البلاد النووية والصاروخية لكن في المقابل نفت كوريا الشمالية أي تورط لها في القرصنة وغيرها من الجرائم الإلكترونية.

التصنيف

يعتبر التصنيف محفزاً تقليدياً لصعود عملة البيتكوين، وقد ثبت ذلك في المرات السابقة، إذ يقفز سعر البيتكوين إلى الاتجاه الصعودي في الأشهر التالية للتصنيف. على مدار أحداث التقسيم الثلاثة الماضية (قبل الحدث الأخير)، سجل سعر البيتكوين ارتفاعات بلغت 30000 بالمئة و786 بالمئة و720 بالمئة على التوالي في أعوام 2012 و2016 و2020.

كان من المتوقع بشدة أن يؤدي الاتجاه الصعودي الجديد الذي أعقبه التخفيض الأخير في العام 2024 إلى دفع عملة البيتكوين إلى مستويات قياسية. وتوقع عدد من المحللين أن تصل عملة البيتكوين إلى أكثر من 100 ألف دولار في عامي 2024 و2025.

ومع ذلك، تسببت ديناميكيات السوق العكسية في فشل الارتفاع المستدام في سعر البيتكوين. وكانت هذه هي المرة الأولى أيضاً التي يصل فيها سعر البيتكوين إلى أعلى مستوى له على الإطلاق قبل التخفيض في العام 2024.

خلال عدد من بورصات العملات المشفرة المعينة. ولم يحدد وصي «ماونت غوكس» مقدار الأموال التي تم تحويلها إلى هذه البورصات. وأشار إلى أنه سيتم إرجاع الأموال المتبقية إلى الدائنين بمجرد استيفاء سلسلة من الشروط، بما في ذلك تأكيد صحة الحسابات المسجلة واستكمال المناقشات بين الوصي وبورصات العملات المشفرة المعينة. وكتب كوبياشي أن الوصي لا يزال يعمل على ضمان إمكانية السداد «بشكل آمن»، وحث «الدائنين المؤهلين لإعادة التأهيل على الانتظار لبعض الوقت». ويأتي ذلك بعد أن تم نقل كمية صغيرة من البيتكوين من المحافظ المرتبطة بـ «ماونت غوكس» وفقاً لشركة تحليلات blockchain Arkham Intelligence. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإغراق في سوق العملات المشفرة في السوق إلى بعض عمليات البيع المهمة.

وأدى الانخفاض في أسعار العملات المشفرة إلى عمليات تصفية ضخمة في أسواق المشتقات، وفقاً لشركة بيانات العملات المشفرة Coinglass، والتي تشير إلى أن 229,755 متداولاً قاموا بتصفية مراكزهم بقيمة إجمالية 639.58 مليون دولار خلال الـ 24 ساعة الماضية. ومن هذا المبلغ، يمثل 540.46 مليون دولار صفقات شراء، وهي مراكز مالية يتم اتخاذها عندما يتوقع المستثمر أن يرتفع سعر الأصل على المدى الطويل. هذا ومن المقرر إعادة الأموال المتبقية إلى الدائنين بمجرد تلبية مجموعة من الشروط، بما في ذلك تأكيد صحة الحسابات المسجلة، واستكمال المناقشات ما بين الوصي وبورصات تداول العملات المشفرة.

وكانت عملة البيتكوين تعرضت لضغوط مؤخراً بسبب أنباء بأن بورصة تداول العملات المشفرة Mt. Gox تستعد لتوزيع حوالي 9 مليارات دولار من البيتكوين على المستخدمين. ووفقاً لتلك الأنباء ستؤدي هذه العملية إلى حركة بيعية في سوق العملات المشفرة. وفي سياق متصل زادت الضغوط على بتكوين مع قيام الحكومة الألمانية ببيع حوالي 3 آلاف قطعة بتكوين من مستوى إجمالي 50 ألف قطعة بتكوين تمت مصادراتها من منصة قرصنة الأفلام Movie2k..

صناديق الاستثمار

كان معظم تحركات أسعار البيتكوين هذا العام مدفوعة بعدة عوامل اقتصادية؛

شهدت عملة البيتكوين (أكبر عملة مشفرة) رحلة مليئة بالتقلبات في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 2024، بعد أن شهدت أحداثاً بارزة؛ في مقدمتها حدث «التصنيف»، علاوة على إطلاق صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) وبما دفع قيمة العملة إلى مستويات جديدة. بعد أن كانت ذا قيمة متدنية، شهدت عملة البيتكوين ارتفاعاً هائلاً خلال العقم ونصف العقد الماضيين، ولم يكن هذا العام استثناءً، إذ وصلت العملة المشفرة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 73700 دولار في منتصف مارس.

ففي بداية العام، بلغ سعر البيتكوين 42280 دولاراً في فترة استعادة الزخم، بينما وصل في تعاملات الاثنين (أول أيام تعاملات النصف الثاني من العام) عند مستويات حول 62 ألف دولار أميركي. وبعد الوصول إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 73,794 دولاراً أميركياً في 14 مارس الماضي، تم تداول عملة البيتكوين في نطاق يتراوح بين 60,400 دولار أميركي و71,700 دولار أميركي وسط تقلبات هائلة مقارنة بالسنوات الماضية.

وبحسب تقرير منصة coinmarketcap، يقع الدعم الرئيسي الحالي لسعر البيتكوين عند 60400 دولار أميركي والمقاومة عند 71700 دولار أميركي والتي حاول اختراقها في أربع محاولات منذ أبريل.

وبشكل مفاجئ تدهور سعر البيتكوين وفقدت العملات المشفرة حوالي 170 مليار دولار من قيمتها في 24 ساعة، وسط خسائر حادة لعمليتي البيتكوين والإيثريوم وفي غضون 24 ساعة حيث تراجعتم أسعار البيتكوين بحوالي 6% إلى 54.5 ألف دولار، وهي المرة الأولى التي تتداول فيها العملة عند مستويات أقل من 55 ألف دولار.

واصلت العملات المشفرة تراجعها بالتزامن مع تقرب الأسواق التزام بورصة بيتكوين الشهيرة ماونت غوكس Mt.Gox بدفع ما يقرب من تسعة مليارات دولار لمستثمريها، الأمر الذي تسبب في محو أكثر من 170 مليار دولار من قيمة سوق العملات المشفرة السوقية في أقل من أربع وعشرين ساعة.

وكانت بيتكوين كبيرة العملات المشفرة في السعر والقيمة السوقية، قد خسرت أكثر من 6% تقريباً من قيمتها خلال 24 ساعة، ليصل سعرها إلى 54,500 دولاراً، وهي المرة الأولى التي يتم تداولها فيها تحت مستوى 55,000 دولاراً منذ شهر فبراير، وفقاً لبيانات من CoinGecko، أكبر شركة مستقلة لتجميع بيانات العملات المشفرة في العالم، وانخفض سعر عملة إيثر المنافسة بحوالي 9% ليصل إلى 2,872 دولاراً.

العملات المشفرة وإفلاس «ماونت غوكس»

وقال نوبواكي كوباياشي، الوصي على ملكية «ماونت غوكس» المفلسة، في بيان إنه بدأ في سداد المدفوعات بعملة بيتكوين وبيتكوين كاش لبعض الدائنين من

جلب أخباراً جيدة لمستثمري البيتكوين، الذي يطلق عليه في أوساط الكريبتو «الذهب الرقمي»، فقد كان هناك تفاؤل في جميع أنحاء أفاق سوق البيتكوين مع زيادة التبني العام.

كما شهدت العملة المشفرة تغييرات كبيرة في ديناميكيات السوق حيث أصبحت أكثر تقلباً في الأشهر الأخيرة وكسرت الاتجاهات المحتملة بينما أصبحت غير قابلة للتنبؤ. ولن يكون من المستبعد أن نقول إن النصف التالي من عام 2024 سيكون أكثر اضطراباً بالنسبة للبتكوين. ومن العوامل التي تنتظرها العملة المشفرة، ما يتعلق بنتائج الانتخابات الأميركية، فقد توقع بنك ستاندرد تشارترد وصول سعر البيتكوين إلى 100 ألف دولار مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية، ثم الارتفاع إلى 150 ألف دولار بنهاية 2024 في حال فوز دونالد ترامب الذي أظهر دعماً للعملة المشفرة أخيراً.

ويقول يرق: ترامب منذ أكثر من شهر وافقت حملته الانتخابية على قبول تبرعات من خلال العملات المشفرة، وهو ما يمثل دافعاً أساسياً للاداء المتوقع لتلك العملات في حال عودته للبيت الأبيض، لا سيما في ضوء سياسته التي تعتمد على دعم أميركا من أجل أن تكون أساساً ومركزاً لجميع المعاملات في العالم، لذلك سيكون له تأثير كبير في وضع السياسات وسن التشريعات الداعمة لتلك العملات؟

ويوضح أن قبول أميركا بها وسن تشريعات لقبول العملات المشفرة مستقبلاً سيكون ذا أثر قوي على عديد من الدول الأخرى، مما سيمثل دفعة قوية لمستقبل العملات المشفرة خلال المدى القصير.

توقعات إيجابية

خبيرة أسواق المال، حنان رمسيس، تتوقع تسجيل العملات المشفرة والبتكوين بشكل خاص، مسار صاعد، وتحقيق مستويات قياسية جديدة خلال النصف الثاني من العام الجاري، خاصة في ضوء اهتمام المتداولين بتلك العملات لقدرتها على تحقيق أرباح قوية في فترة وجيزة. وبينت أن العملات المشفرة سجلت أداءً صاعداً كاتجاه عام (رغم التقلبات)، خاصة بتكوين خلال النصف الأول، بدعم من رؤية المستثمرين لتلك العملات التي لا تخضع للسياسات النقدية من جانب البنوك المركزية.

ويعزز التوقعات المرتبطة بمواصلة الزخم في سوق الكريبتو حالة عدم اليقين الاقتصادي المهيمنة على الأسواق، ومع تصاعد الاضطرابات والتوترات الجيوسياسية، كذلك اتجاه البنوك المركزية إلى خفض الفائدة، وبما قد يحفز المخاطرة بحثاً عن عوائد أعلى.

وبينما لم يمر سوى ثلاثة أشهر منذ التصنيف، وعادة ما يميل سعر العملة إلى الارتفاع بعد ثمانية أو تسعة أشهر من الحدث، لذلك سيكون من السابق لأوانه القول إن بتكوين قد وصلت إلى إمكاناتها الكاملة بعد.

وبشكل عام، وبالنسبة لارتفاع الأسعار في العام 2024، توقع المضاربون في السوق تدفقات «غير مسبوقة» من المستثمرين الأفراد واللاعبين الماليين التقليديين بسبب مشاركة صناديق الاستثمار الاسـتـثمار المتداولة للعملات المشفرة.

ومن المتوقع أن تجتذب صناديق الاستثمار المتداولة الحالية لعملة البيتكوين وصناديق الاستثمار المتداولة للإيثريوم التي تم الإعلان عنها أخيراً مليارات الدولارات من المستثمرين. وسواء كان الأمر كذلك أم لا، فمن المتوقع أن يجذب هذا الارتفاع ملايين المستخدمين إلى العملات المشفرة وربما يبلغ ذروته في نهاية عام 2024 أو بداية عام 2025، وفق تقرير المنصة.

تراجع شهية المخاطرة

رئيس الأسواق العالمية في Cedra Markets، جو يرق قال في تصريحات خاصة لـ «سكاي نيوز عربية» إن أداء العملات المشفرة وبالأخص البيتكوين خلال النصف الأول شهد تسجيل مستويات قياسية -رغم التقلبات- مع موافقة هيئة الأوراق المالية بالولايات المتحدة على إنشاء صناديق للاستثمار بالبيتكوين.

ويضيف: هذا العامل كان له تأثير قوي على أداء العملات المشفرة، لا سيما خلال الربع الأول من العام 2024، والذي شهد ارتفاع العملة المشفرة ارتفع خلالها البيتكوين بنسبة 67,57 بالمئة تقريباً (بعد أن وصلت لأعلى مستوياتها في مارس الماضي)، فيما سجلت خلال الفصل الثاني من العام الجاري تراجع بنسبة 10 بالمئة.

ويرجع أبرز الأسباب وراء تقلبات البيتكوين خلال الربع الثاني من العام، إلى تراجع حجم السيولة التي تم ضخها من قبل المستثمرين في صناديق البيتكوين (..) وذلك في ضوء عدم خفض معدلات الفائدة في الولايات المتحدة بعد، وبالتالي تراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح.

تفاؤل

ووفق تقرير coinmarketcap، فإن النصف الأول من العام 2024

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624 

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

تابعونا:

تباطؤ الطلب المحلي أكبر تهديد يواجهه الاقتصاد الصيني

أهم التهديدات التي تواجه الاقتصاد الصيني هي تهديدات خارجية، ممثلة في الوضع الأمني الدولي غير المستقر، بجانب تهديدات التجارة والملاحة الدولية، خاصة في البحر الأحمر (..) لا سيما وأن الصين هي القوة التجارية الأولى في العالم، وتعتمد التجارة العالمية عليها بشكل كبير.

الصين تعتمد على التجارة الخارجية بشكل كبير للغاية، وهناك تحديات كبيرة، مثل: عقوبات الاتحاد الأوروبي على الصين نتيجة الحرب في أوكرانيا، وأتهام الصين بعدم التعاون مع الدول الأوروبية لممارسة الضغوط على روسيا لوقف الحرب.

هذا إلى جانب بعض التهديدات التي تأتي من الولايات المتحدة فيما يخص فرض إجراءات عقابية على الصادرات الصينية، وتقليص الواردات الأمريكية من الصين، بجانب أسباب داخلية.

ويضيف: «داخلياً، هناك أزمة عقارية في الصين، وتمثل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد، ويقترّب الاقتصاد الصيني من عملية التشنج بشكل كبير، كل هذه الأمور تمثل تهديدات للاقتصاد الصيني».

كما يتحدث عن تقلبات السوق كعنصر أساسي يؤثر على الاقتصاد الصيني في ظل الأوضاع الدولية غير المستقرة، وتأثر الاقتصاد العالمي بمنطقة الشرق الأوسط، واتجاه كثير من دول العالم وخاصة في أوروبا لمحاولة احتواء الحرب الروسية الأوكرانية.

لكنه يلفت إلى أن ثمة ثقة داخلية ودولية في الاقتصاد الصيني، خاصة وأن بكين قررت التخلي عن سياسة إنتاج كل ما يستهلك، والاتجاه الى استخدام مبدأ الجودة العالية في الإنتاج والابتكار، فضلاً عن سعي الحكومة الصينية إلى تعظيم الابتكار والملكية الفكرية، فلم تعد المنتجات الصينية تعتمد على التقليد، وإنما تعتمد على الابتكار والاختراع.

كما أصبحت الصين حالياً أكبر دولة في العالم من حيث الابتكارات والاختراعات، بالتالي أصبحت المنتجات الصينية تتمتع بقدر كبير من الجودة، والابتكار، تتماشى مع كل المستويات الاقتصادية بما فيها العالية، لذلك تحظى على ثقة المستهلك الصيني، والأجنبي على حد سواء.



في الحكومات المحلية، وقد يبدو أن هناك تراجعاً في الطلب المحلي، ولكنه ليس كبيراً. الصين تعمل أيضاً على وضع حزم تحفيز يمكن أن تدفع نمو أو زيادة الاستهلاك المحلي بشكل يعوض ما قد تواجهه الصادرات من تقلص بسبب مشكلات ليست في الحقيقة صينية وإنما تتعلق بسلاسل الإمداد، ومعدلات التنمية في الدول المستوردة الرئيسية، أو السياسات الحمائية التي تفرضها بعض الدول تجاه الصين.

بشكل عام، يقول إسماعيل إن الاقتصاد الصيني سوف يحقق معدل نمو بأكثر من 5 بالمئة هذا العام «وأتصور أن هذا المعدل معقول للغاية، بل هو فوق معدل النمو في معظم الاقتصادات المتقدمة، وعديد من دول العالم»، مشيراً إلى أنه سيعقد خلال هذا الشهر اجتماع مهم للغاية للحزب الشيوعي الصيني، وهي الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، «وأعتقد بأن خلال هذا الاجتماع سوف يتم اتخاذ حزمة من القرارات والسياسات لمواجهة هذه المعضلات».

تهديدات واسعة

أما رئيس مركز التحرير للبحوث والدراسات السياسية عماد الأزرق فيقول أن

الصين التي تطورت كثيراً، فالصين الآن الدولة الأكثر تسجيلاً لبراءات الاختراع في العالم، والأكثر نمواً في عديد من التقنيات الرئيسية.

ويوضح أن الصينيين يدركون حقيقة التحديات الخارجية التي تواجه الاقتصاد، ولذلك ينتهجون سياسات داعمة للشركات التكنولوجية العالية للمزيد من التطوير والاستعداد لمواجهة القيود المفروضة عليها. أما على المستوى الداخلي الصيني، هناك عدة مشكلات، منها قطاع العقارات وما يواجهه من أزمة حقيقية، من بينها مشاكل الديون والسويلة، إلى جانب ارتفاع معدلات المساكن الشاغرة ودورة مبيعات المساكن التجارية.

الصين تعمل على الإسراع بعملية التكيف والإصلاح الهيكلي في عديد من القطاعات، ومنها العقارات؛ لأن قطاع العقارات من أبرز القطاعات التي لعبت دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في الصين.

مسألة الديون المحلية مرتبطة بإجراءات تتخذها السلطات المحلية في عديد من القطاعات والمدن.

الصين يصدر فرض قيود على سياسات تحد من قدرة السلطات المحلية على الاستدانة؛ للسيطرة على الديون المحلية. كذلك فإن الحكومة الصينية تعمل على إصلاح نظام الاستثمار والتمويل

قدرة بكين على السيطرة على الانتعاش الاقتصادي تتزايد بشكل مبرر».

اقتصاد قوي

يقول خبير الشؤون الآسيوية، حسين إسماعيل «الاقتصاد الصيني قوي.. وعندما نتحدث عن مشكلات به فإننا نتحدث عن مشكلات أقل بكثير مما يروج له في وسائل الإعلام الغربية، وأقل كثيراً من التحديات التي تواجهها اقتصادات بلدان عديدة بما فيها الولايات المتحدة والغرب».

الاقتصاد الصيني في الفترة الحالية يواجه بعض المعضلات والمشكلات سواء في الداخل والخارج.

خارج الصين ربما الموضوع الأبرز حالياً هو الرسوم الجمركية التي تفرضها بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى على منتجات صينية، وبخاصة السيارات الكهربائية.

بالإضافة إلى القيود التي تفرضها الدول الغربية على صادرات التكنولوجيا العالية الصينية.

لا شك أن هذه القيود لها تأثيرات على قدرات تطور الشركات الصينية العاملة في مجال التكنولوجيا العالية.

لكن في الوقت نفسه يتعين الإشارة إلى قدرات البحث العلمي والتكنولوجي في

كما تواجه أيضاً أزمة عقارية ملحمة، وتقلبات في سوق الأوراق المالية، ورياح جيوسياسية معاكسة، وتحديات ديموغرافية.

تسهم حالة عدم اليقين الاقتصادي في ضعف ثقة المستهلكين والتحوط من المخاطر.. وينفق الناس أموالهم على الذهب والتجارب بدلاً من السلع التقديرية.

وبحسب التقرير، فإن ضعف الطلب الاستهلاكي أمر سيء بالنسبة للاقتصاد الصيني؛ لأنه يمكن أن يسهم في حلقة مفرغة من الضغوط الانكماشية على خلفية تباطؤ نمو الأجور والإنفاق الاستهلاكي.

وكتب خبراء الاقتصاد في بنك نومورا في مذكرة منفصلة: «إن التباعد بين الإنتاج التوسعي والطلبات الجديدة الانكماشية يشير إلى أن بيانات النشاط على جانب العرض قد تستمر في التفوق على بيانات النشاط على جانب الطلب، وهو ما من المرجح أن يمارس ضغوطاً هبوطية مستمرة على أسعار السلع».

وقال فيشنو فاراثان، كبير خبراء الاقتصاد في آسيا باستثناء اليابان لدى بنك ميزوهو، إن الانكماش في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي والتراجع في الأرباح الصناعية يثبتان أيضاً المخاوف بشأن «التحفيز السياسي القليل جدا والمتأخر جداً»، مضيفاً: «الشكوك في

بالرغم من أن الاقتصاد الصيني قد أصبح محاصراً؛ بسبب زيادات الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكلاهما من الشركاء التجاريين الرئيسيين، لكن أكبر تهديد يواجهه الاقتصاد الصيني هو تباطؤ الطلب المحلي في الصين، بحسب تقرير لـ «بيزنس إنسايدر».

في يونيو الماضي، انكمش مؤشر مديري المشتريات الرسمي في الصين — والذي يمثل الشركات الكبرى والمؤسسات المملوكة للدولة — للشهر الثاني على التوالي.

في المقابل، أظهرت قراءة مؤشر مديري المشتريات العالمي لمؤسسة ستاندرد آند بورز — والتي تعكس النشاط في الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير — أن نمو الناتج بلغ أعلى مستوى له في ثلاث سنوات في يونيو.

وهذا يعني أن الطلب الاستهلاكي داخل الصين يتباطأ، حتى مع نمو الطلب الخارجي على المنتجات المصنوعة في الصين.

ويعد هذا الاختلاف مهماً لأن الصين - مصنع العالم - قد تواجه انخفاض الطلب العالمي على بعض صادراتها بعد دخول الرسوم الجمركية التجارية حيز التنفيذ. وفي تقرير صدر أخيراً، كتب خبراء الاقتصاد في بنك نومورا أن هناك «مخاوف من أن الاقتصاد الصيني لن يكون قادراً على الحفاظ على انتعاش قوي من خلال الاعتماد فقط على الصادرات».

ووفق خبراء الاقتصاد في البنك، فإن قناعة السوق بتعافي الصين تآكلت، حيث تخلى مؤشر سي إس إس أي 300 القياسي في الصين عن بعض مكاسبه بعد أن بلغ ذروته في مايو. ورغم أن الصادرات قد تستمر في دعم النمو في الأشهر المقبلة، فإنها «ربما لن تتغلب على الضعف على الجانب المحلي»، حسبما قال إريك تشو، الخبير الاقتصادي في بلومبرغ إيكونوميكس.

وتسلط قراءات مؤشر مديري المشتريات في الصين الضوء على التحديات التي يواجهها اقتصاد البلاد.

تحاول الصين حالياً التغلب على التحول الاقتصادي المؤلم، وهو ما يساهم في خلق مشهد اقتصادي غير متوازن.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

22206822

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

لنشروع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

لنشروع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

22206822

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

لنشروع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

لنشروع العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

البلد يحتاج إلى فكر جديد في الإدارة

بقلم - حامد السيف

المدير العام الأسبق لسوق الكويت للأوراق المالية - الرئيس والعضو المنتدب الأسبق شركة الأوسط للاستثمار

والتنظيم، ما يشكل عبئاً مالياً وإدارياً على الدولة، فنحن نحتاج إلى اختيار قيادات جادة وعلى مستوى الحدث المطلوب، وبحاجة كذلك لإشراك القطاع الخاص الجاد لتحمل تبعات المستقبل، للتخفيف على الدولة من الجهد والمال والسير في الطريق الصحيح للاقتصاد الوطني كما هو موجود في كثير من دول العالم الناجحة، لتخصيص كل القطاعات الخدمية مثل الكهرباء والتعليم والصحة وبعض القطاعات غير السيادية، وذلك هو الحل الوحيد للإصلاح الاقتصادي، وما يحتاجه البلد لإنقاذ الاقتصاد الوطني من التوقعات المخيفة والمحتملة إذا ما تغيرت الأمور.

إن المطلوب في المرحلة المقبلة هو توسيع رقعة إشراك القطاع الخاص الجاد لتحمل تبعات المستقبل، والتخفيف على الدولة كثير من الجهد والمال، والسير في الطريق الصحيح للاقتصاد الوطني كما هو موجود في كثير من الدول الناجحة في العالم، لذلك فعدم إشراك القطاع الخاص بتنفيذ وتملك تلك المشاريع لحسابه وإدارته الخاصة أو بالشراكة مع الدولة لا يحقق المطلوب للمستقبل، كما أن الدولة تضمن للمواطن الذي يتحول للعمل

إن الوضع الحالي والمستمر منذ زمن طويل يحتاج إلى ثورة إدارية واقتصادية من أجل مستقبل هذا البلد وأبنائه المتعطشين إلى تلك الثورة الإدارية والاقتصادية. إن الحقيقة الماثلة أمامنا اليوم، والتي ينبغي على الجميع إدراكها من أجل إصلاحها وتغييرها، أن دولة الرفاه الحالية غير قابلة للاستمرار وإن حقائق الأوضاع الاقتصادية محلياً وعالمياً تشير إلى ضرورة تحول البلد من دولة استهلاكية إلى دولة إنتاجية للثروة للمساهمة في الاقتصاد الوطني، وإلى تحقيق رؤية البلد في أن يكون مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار. واليوم فإن البلد فعلاً يحتاج إلى تغيير طريقة إدارته جذرياً، خاصة وأن عامل الزمن ليس في صالحنا، وكثيراً من الأطراف الاقتصادية المحلية والعالمية ترى أنه إذا استمر الحال على ما نحن عليه من صرف وتضخم في حجم الميزانية العامة للدولة والاعتماد على جهاز الدولة الحالي وحده للتغيير ولحل المشكلة المتضخمة وتحمل كل أمور التغيير

للمنظمة وتحمل كل أمور التغيير

إن التخصيص العلمي المدروس والمطبق عالمياً، وليس على الطريقة الكويتية غير الصحيحة والمفيدة، هو الطريق الوحيد الذي يحقق كثيراً من المطالب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية الحقيقية. لدينا أمل كبير في القيادة السياسية لسمو الأمير وولي عهده ورئيس الوزراء الجاد في تحقيق ذلك، وهم رافعين راية الإصلاح من أجل هذا البلد وأهله، أن يقوموا بخلق المطلوب والمهم من أجل جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً حقيقياً في المنطقة. إنه أمل أهل هذا البلد الطيبين في أن يروا بلدهم منفثاً على العالم وله تأثير في اقتصاديات المنطقة، مما يعود على مستقبل هذا البلد الطيب. والله المستعان...

في تلك الجهات المخصصة كل ما يحتاجه من التأمين الشامل له من تعليم وصحة وكل الخدمات العالية الجودة عن طريق شركات التأمين ومن دون أي عبء على المواطن، بل على نظام تأميني متكامل يكون أوفر على الدولة من الوضع الحالي. هذه هي الفلسفة المطلوبة من النظام الجديد، وليس هناك طريق آخر لحل مشكلة البلد المستمرة، وهذا يتطلب خلق هيئة عليا للتخصيص تشرف على مفاصل ما هو مطلوب تخصيصه، وتحميل القطاع الخاص التطوير وعبء تعيين مخرجات التعليم المتزايدة في المستقبل، والعودة إلى قوى السوق في التسعير وتحقيق التكامل الاقتصادي للبلد.

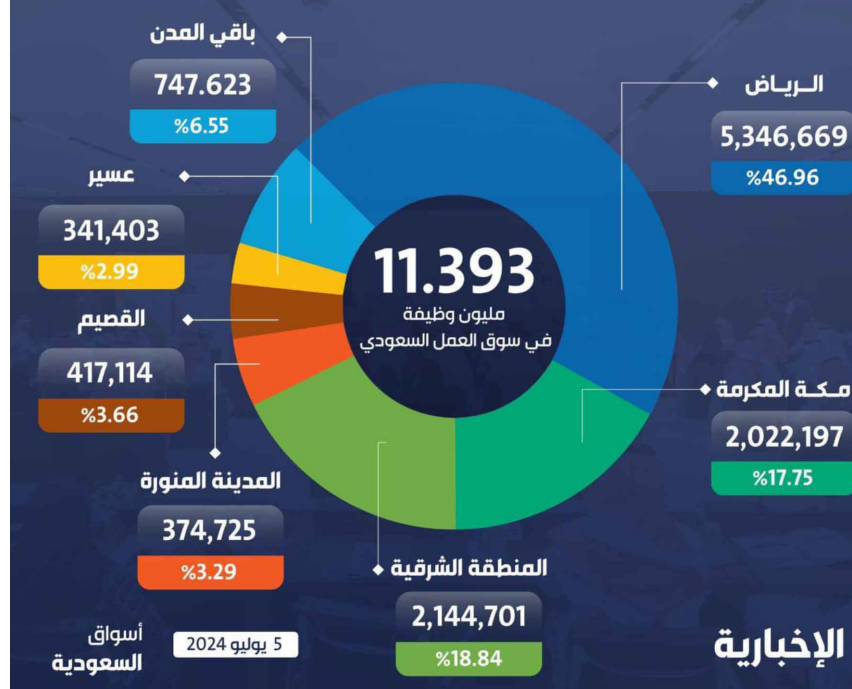


انخفاض احتياطات روسيا الدولية 5.5 مليار دولار في يونيو

أعلن البنك المركزي الروسي عن انخفاض الاحتياطات الدولية بنحو 5.541 مليار دولار في يونيو 2024، لتصل إلى 582.418 مليار دولار، مقابل 593.498 مليار دولار في الشهر السابق له. وأشار البنك إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي في يونيو بمقدار 4.19 مليار دولار إلى 418.972 مليار دولار. كما ذكر أن قيمة الذهب النقدي في الاحتياطات انخفضت بمقدار 1.35 مليار دولار إلى 174.527 مليار دولار، وفق ما نقلته وكالة «تاس» الروسية. يُذكر أن الاحتياطات الدولية، هي أصول أجنبية عالية السيولة تحت تصرف البنك المركزي الروسي والحكومة الروسية، تتكون من العملات الأجنبية وحقوق الاقتراض الخاصة ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي والعملات الذهبية. وفرضت الدول الغربية بعد بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، عقوبات على البنك المركزي الروسي، بالإضافة إلى تجميد احتياطات الذهب والعملات الأجنبية الروسية، ووقعت جميع المعاملات المتعلقة بإدارة احتياطات وأصول البنك المركزي، وكذلك المعاملات مع أي كيان قانوني أو مؤسسة أو هيئة تعمل نيابة عن البنك المركزي، تحت طائلة العقوبات.

أعلن البنك المركزي الروسي عن انخفاض الاحتياطات الدولية بنحو 5.541 مليار دولار في يونيو 2024، لتصل إلى 582.418 مليار دولار، مقابل 593.498 مليار دولار في الشهر السابق له. وأشار البنك إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي في يونيو بمقدار 4.19 مليار دولار إلى 418.972 مليار دولار. كما ذكر أن قيمة الذهب النقدي في الاحتياطات انخفضت بمقدار 1.35 مليار دولار إلى 174.527 مليار دولار، وفق ما نقلته وكالة «تاس» الروسية. يُذكر أن الاحتياطات الدولية، هي أصول أجنبية عالية السيولة تحت تصرف البنك المركزي الروسي والحكومة الروسية، تتكون من العملات الأجنبية وحقوق الاقتراض الخاصة ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي والعملات الذهبية. وفرضت الدول الغربية بعد بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، عقوبات على البنك المركزي الروسي، بالإضافة إلى تجميد احتياطات الذهب والعملات الأجنبية الروسية، ووقعت جميع المعاملات المتعلقة بإدارة احتياطات وأصول البنك المركزي، وكذلك المعاملات مع أي كيان قانوني أو مؤسسة أو هيئة تعمل نيابة عن البنك المركزي، تحت طائلة العقوبات.

الإحصاء: الرياض تستحوذ على 46% من سوق العمل السعودي بنهاية الربع الأول 2024



الرياض تستحوذ على 46% من سوق العمل السعودي

وفقاً لبيانات «الإحصاء».. تأتي الرياض في مقدمة المدن السعودية من حيث عدد الوظائف، بفارق كبير عن المنطقة الشرقية التي تحل في المركز الثاني، حيث استحوذت الرياض وحدها على 46% من سوق العمل السعودي بنهاية الربع الأول من العام 2024..

أعلى المناطق في حجم الوظائف:

- الرياض | 5.364 مليون وظيفة
- مكة المكرمة | 2.022 مليون وظيفة
- الشرقية | 2.144 مليون وظيفة



مدير التسويق والعلاقات العامة

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

جميل بردي

50300624

news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية إلكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام PDF